فهم ومعالجة العنف الرقمي ضد النساء في الصومال

سبتمبر
2024

بهجة علي شورية
د. نادية السقاف

IDRC · CRDI
Canada
secdev.foundation
سلامة

عرفان وتقدير

الفريق البحثي

بهجة علي شورية هي مديرة مختبر SIMAD iLab، وهو مركز للابتكار تابع لجامعة SIMAD (المعهد الصومالي للإدارة والتنمية الإدارية) يركز على تعزيز ريادة الأعمال والابتكار التكنولوجي. قادت مبادرات لدعم ريادة الأعمال النسائية والتطوير الشامل في مختبر SIMAD iLab، حيث دافعت عن المبادرات التي تعزز ريادة الأعمال النسائية والحلول التجارية الشاملة. من إنجازاتها البارزة الفوز بمسابقة Blog4Dev 2020 للبنك الدولي عن الصومال والحصول على جائزة أفضل ابتكار في جامعة SIMAD في عام 2021. كما تشارك بعمق في جهود تنمية المجتمع، حيث تعمل كمنسقة لمركز مقديشو تحت مظلة مجتمع "Global Shapers"، وهي شبكة من القادة الشباب الذين يقودون التغيير حول العالم. تتمتع بهجة بخلفية قوية في دراسات التنمية وتؤمن بقوة الحلول الابتكارية لمعالجة التحديات المجتمعية وتمكين المجتمعات.

د. نادية السقاف هي مديرة منتدى القرن الحادي والعشرين، وهي منظمة إعلامية وبحثية مقرها المملكة المتحدة ومتخصصة في الإعلام، والسلامة الرقمية، والجندر، والتحولات الديمقراطية، وتغير المناخ، والتنمية الاجتماعية والاقتصادية. كانت أول امرأة تُعين وزيرة للإعلام، وقبل ذلك كانت رئيسة تحرير أول صحيفة باللغة الإنجليزية في اليمن، "The Yemen Times". وهي المشاركة في تأسيس مبادرة "Connecting Yemen" للدفاع عن الوصول للإنترنت بأسعار في متناول الجميع في اليمن.

د. لبنى محمد (المحررة) هي باحثة حاصلة على درجة الدكتوراه في اللسانيات التطبيقية ولها اهتمام خاص بدراسات الجندر، وعلم الاجتماع اللغوي، وتحليل الخطاب، والاتصال عبر الوسائط الإلكترونية. تعمل كأستاذ مساعد في جامعة الإمام عبدالرحمن بن فيصل في الدمام، المملكة العربية السعودية.

مزيد من التقدير

شكر خاص لشمسة إبراهيم على مساهماتها في البحث. كل التقدير لمساهمات فريق الدعم لانجاز هذا العمل بمن فيهم: آلاء الفلاح، أسامة موسى، هيسوس ريفيرا، و جون هول.

المركز الدولي لأبحاث التنمية (IDRC)

تم تنفيذ هذا العمل بمساعدة منحة من مركز بحوث التنمية الدولية، أوتاوا، كندا. الآراء الواردة هنا لا تمثل بالضرورة آراء المركز الدولي لبحوث التنمية أو أعضاء مجلس إدارته. يستثمر المركز الدولي لبحوث التنمية الدولية في البحوث عالية الجودة في البلدان النامية، وتبادل المعرفة مع الباحثين وصانعي السياسات من أجل زيادة استيعابها واستخدامها، ويحشد التحالفات العالمية لبناء عالم أكثر استدامة وشمولاً.

مؤسسة سيكديف (SecDev Foundation)

دعم فريق سلام@ التابع لمؤسسة سيكديف هذا البحث بصفته واحد من سلسلة تتضمن أكثر من 20 دراسة حول الأبعاد النفسية والاجتماعية والقانونية للعنف الرقمي ضد المرأة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. الآراء في هذه الدراسة هي مسؤولية فريق البحث والتحرير حصرًا. منذ عام 2011، عملت هذه المنظمة غير الحكومية التي تتخذ من كندا مقراً لها على الصعيد العالمي لتعزيز المرونة الرقمية بين الفئات المستضعفة - وخاصة النساء والشباب ومنظمات المجتمع المدني المعرضة للخطر.

الملكية الفكرية

© مؤسسة سيكديف 2024

هذا العمل مرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي نَسب المُصنَّف 4.0 دولي. تسمح لكم هذه الرخصة بتوزيع المادة وتكييفها ولكنها تتطلب منكم نسب الفضل لمنشأها. للاطلاع على نسخة من هذه الرخصة، يرجى زيارة الرابط:

creativecommons.org/licenses/by/4.0/deed.ar

الخلاصة

تستكشف هذه الدراسة العنف الرقمي ضد النساء (DVAW) في الصومال، من خلال دراسة انتشاره وتأثيره والحلول الممكنة له. باستخدام منهجية مختلطة تشمل الاستبيانات ومقابلات مع نساء صوماليات مؤثران ويلعبن أدواراً نشطة في الحقل السياسي والقانوني والتعليمي، وقد كشفت الدراسة أن 33٪ من المستجيبات قد تعرضن للعنف الرقمي، بشكل أساسي على منصات مثل فيسبوك، وإنستغرام، وواتساب. كانت الأشكال الشائعة لهذا العنف تشمل الإساءات اللفظية، الصور والتواصل غير اللائق، والاتصال غير المرغوب فيه، بينما الحوادث الأكثر خطورة فقد تم تسجيل وقوعها بشكل أقل تواترًا. تسلط هذه الدراسة الضوء على الطبيعة الخفية للعنف الرقمي في الصومال، والذي يتأثر بالأعراف الاجتماعية والقصور في تطبيق القوانين. واجهت الضحايا تأثيرات نفسية كبيرة، بينما لم تكن الكثيرات منهن على دراية بالخدمات المتاحة لدعمهن. تشدد النتائج على ضرورة زيادة الوعي المجتمعي وتحسين آليات الدعم المتاحة.

المحتويات

الملخص التنفيذي 5

المقدمة والخلفية 8

العنف الرقمي ضد النساء في الصومال 10

الأطر القانونية والمؤسسية 12

المنهجية 14

نتائج البحث والمناقشة 16

تكرار وطبيعة وأسباب العنف الرقمي ضد النساء 16

الاستجابة لتأثير العنف الرقمي ضد النساء 23

الدعم لضحايا العنف الرقمي ضد النساء 27

الحلول المقترحة 31

الخلاصة والتوصيات 33

الملحق قائمة المشاركين في المقابلات 36

الملخص التنفيذي

العنف الرقمي يُعَد قضية متزايدة الأهمية على مستوى العالم، حيث يتسبب في تداعيات كبيرة على الأفراد والمجتمعات، وبالأخص على الفئات الضعيفة. تهدف هذه الدراسة إلى معالجة العنف الرقمي ضد النساء (DVAW) في الصومال من خلال استكشاف سياقه وانتشاره وتأثيره والحلول الممكنة له. اعتمدت الدراسة على منهجية مختلطة شملت كل من الطرق الكمية والنوعية، حيث أجريت 14 مقابلة مع أصحاب المصلحة الرئيسيين وتم جمع 195 استجابة من نساء صوماليات متعلمات من مناطق مختلفة، بما في ذلك جنوب ووسط الصومال، جمهورية أرض الصومال، ودولة بونتلاند الصومالية. تم تحديد الفئة المستهدفة من النساء اللواتي لديهن وصول منتظم إلى الإنترنت في حياتهن اليومية، ولديهن مستوى تعليمي يسمح لهن بالمشاركة في الأنشطة العامة و/أو متابعة مسار وظيفي، مما استبعد النساء الأميات أو اللواتي لا يمتلكن وصولاً كافياً للإنترنت.

أظهرت الاستطلاعات أن 33٪ من الـ195 مشارِكة في الدراسة كن ضحايا للعنف الرقمي ضد النساء، إلا أن 13٪ منهن قمن بالتطبيع مع هذا السلوك، مشيرات إلى عدم يقينهن مما إذا كانت تجاربهن يمكن تصنيفها كعنف. فيما يتعلق بالمنصات، كانت أعمال العنف الرقمي تُمارس في الغالب عبر فيسبوك، وإنستغرام، وواتساب، وشملت الأنواع الأكثر شيوعًا من العنف الإساءات اللفظية مثل الإهانات، والتواصل غير المرغوب فيه المتكرر، وإرسال الصور غير اللائقة، والتشهير. كان الترصد الإلكتروني، والقرصنة، والمضايقات، والابتزاز، والتهديدات من بين الأنواع الأقل تكراراً للعنف الرقمي بشكل عام.

بشكل مثير للاهتمام، عند تحليل البيانات جغرافيًا، أظهرت البيانات أن المشاركات من بونتلاند أبلغن عن أدنى نسبة من العنف الرقمي (29٪) مقارنة بمقديشو ووسط الصومال (32٪)، بينما كانت النسبة الأعلى في جمهورية أرض الصومال (47٪).

أحد النتائج الرئيسية للدراسة تكشف أن العنف الرقمي ضد النساء يحدث بشكل خفي، ويتم بهدوء أو عندما يعتقد الجناة أنهم يمكنهم الإفلات من العقاب بسبب الهياكل الاجتماعية القوية التي تتخذ إجراءات ضد المسيئين للنساء في الأماكن العامة، بما في ذلك المنصات الإلكترونية. أفادت أكثر من نصف المستجيبات بتعرضهن للأذى بشكل خاص عبر الرسائل المباشرة على الإنترنت أو على واتساب.

ومع ذلك، تبين أيضاً أن هذا الحماية الاجتماعية تتوقف إذا تحدت النساء الأعراف الاجتماعية السائدة وتوازن القوى بين الجنسين داخل المجتمع أو حتى شكلن تهديدًا محتملاً للمؤسسات الاجتماعية والسياسية والدينية والعشائرية القائمة. في مثل هذه الحالات، يتخذ المجتمع موقفًا عدائيًا تجاه المرأة، ويلقي باللوم على الضحية فيما حدث.

أكدت الغالبية العظمى من المشاركات أن هذه الظاهرة تحدث بسبب كونهن نساءً، موضحات أن النساء يواجهن غالبًا إساءة قائمة على النوع الاجتماعي، مثل التعليقات الجنسية التحقيرية والتهديدات، بسبب الأعراف الاجتماعية السائدة. ما يقارب 58٪ ذكرن أن الجناة هم في الغالب من الرجال.

التفاعل المجتمعي والثقافي، والغياب الكافي لتطبيق القوانين، والتوجهات الاجتماعية التي تتسامح مع كراهية النساء، وسهولة استهداف النساء دون الخوف من العواقب، تعد من العوامل الأساسية لانتشار العنف الرقمي ضد النساء في الصومال.

كان النوع الأكثر تكراراً للعنف الرقمي هو إرسال الصور غير اللائقة والاتصال غير المرغوب فيه بشكل متكرر. كما كان سوء المعاملة اللفظية، بما في ذلك الألفاظ الجنسية المسيئة، شائعًا، وكذلك الترصد الإلكتروني، والقرصنة، أو تلقي ملفات ضارة عبر البريد الإلكتروني. أما الابتزاز، والتهديدات بالعنف الجسدي، بما في ذلك الاغتصاب، واستخدام الصور الملفقة لتشويه سمعة المرأة، فكانت من أقل أنواع العنف شيوعاً.

تم تصنيف العنف الرقمي إلى ثلاث فئات لاستكشاف ردود الفعل والتأثير على المستجيبات: أنواع العنف الشائعة، مثل التحرش، والإهانات، والتعليقات غير اللائقة؛ أنواع العنف المثيرة للقلق مثل التتبع الإلكتروني، والقرصنة، ومشاركة المعلومات الشخصية؛ وأنواع العنف الشديد مثل التهديد بالعنف الجسدي أو الجنسي، والابتزاز المالي أو الجنسي، والصور الملفقة المسيئة، والهجمات على الشرف.

وجد أن النساء غالبًا ما يتعاملن مع الحالات الشائعة للعنف الرقمي بإجراءات تقنية، مثل حجب المعتدي أو الإبلاغ عن الحادث على المنصة أو تجاهل المشكلة تماماً. في الحالات الأكثر إثارة للقلق، كانت الاستجابة الأكثر شيوعًا هي أيضًا تنفيذ الإجراءات التقنية، والإبلاغ عن الحادث، أو تجاهل المشكلة. ومع ذلك، قررت بعض النساء تصعيد هذه القضايا إلى السلطات وشاركت القليل منهن المشكلة مع شخص قريب وأصبحن أكثر تردداً أو حذراً على الإنترنت. في الحالات الشديدة، كانت الاستجابة الرئيسية هي الإبلاغ عن الحادث للمنصات الاجتماعية، يتبعها تنفيذ الاحتياطات التقنية، ثم تجاهل المشكلة.

أما بالنسبة لمشكلة قلق النساء من احتمال انتقال العنف الرقمي إلى حياتهن الواقعية، فقد أكدت حوالي 32٪ من المستجيبات أن العنف الرقمي امتد إلى أرض الواقع، بالإضافة إلى أن 25٪ كن غير متأكدات من العلاقة السببية.

أثر العنف الرقمي ضد النساء بشكل رئيسي على مستويات شعورهن بالخوف والقلق، بما في ذلك نوبات الهلع، وتلاه مباشرةً الاكتئاب والعزلة. ظهرت بعض النساء بمواقف دفاعية أو عدوانية، وألقت باللوم على نفسها، وفقدت الثقة بالنفس والثقة في الآخرين. ربع المستجيبات أبلغن عن اضطرارهن لتغيير مكان سكنهن أو عملهن.

تسلط هذه الدراسة الضوء أيضًا على التحديات التي تواجهها النساء فيما يتعلق بحقوقهن داخل الأنظمة القانونية والعدلية وأدوات الدعم المتاحة. لم تكن الغالبية العظمى من المستجيبات على دراية بحقوقهن بموجب القوانين المتعلقة بضحايا الجرائم الإلكترونية في بلادهن أو السلطات الرسمية المناسبة للإبلاغ عن مثل هذه الحوادث. علاوة على ذلك، كن يفتقرن إلى المعرفة بأي منظمات دعم قانونية أو نفسية-اجتماعية أو تقنية، أو كن غير مدركات لدور السلطات التقليدية مثل القبيلة أو العشيرة في مساعدتهن على تجاوز مشاكلهن.

كانت الخدمة الأكثر شيوعاً واستخداماً هي أدوات الإبلاغ المتاحة في الأنظمة الإلكترونية. أبدى عدد كبير من المستجيبات شكوكاً بشأن وجود أية آليات دعم مصممة لحمايتهن أو مساعدتهن كضحايا للعنف الرقمي ضد النساء، وللأسف، وفقًا لهذه الدراسة، فإن مخاوفهن مبررة.

حوالي 36٪ من النساء اللواتي تعرضن للعنف الرقمي في الصومال احتجن إلى المساعدة لكنهن لم يكن على دراية بالموارد والدعم المتاح. كان الدعم الأساسي لهؤلاء النساء هو أصدقاؤهن، يليه أفراد العائلة والمنصات الاجتماعية عند الإبلاغ عن الحوادث. أفادت النساء أنهن عندما بحثن عن مساعدة قانونية أو تقنية مهنية، تم رفض تقديم الدعم لهن، كما هو الحال مع منظمات المجتمع المدني التي تواصلن معها.

أما بالنسبة للحلول الممكنة، فقد حددت المستجيبات أن التدخل الأكثر تأثيرًا لزيادة أمان النساء على الإنترنت في الصومال هو زيادة الوعي المجتمعي لتشجيع العائلات على دعم وتمكين النساء من التعبير عن قضاياهن. يتبع ذلك تقديم دعم نفسي اجتماعي مجاني، وتدريبات الأمن الرقمي، وتقديم مساعدة تقنية مجانية. يلي ذلك في الأولويات المزيد من المساءلة من قبل منصات التواصل الاجتماعي، وتدريب العاملين في الصفوف الأمامية لدى السلطات الرسمية مثل الشرطة على التعامل مع شكاوى النساء بطريقة حساسة للنوع الاجتماعي، وتقديم الدعم القانوني المجاني للضحايا. بشكل مثير للاهتمام، رأت المستجيبات أن تجريم العنف الرقمي وتحديد عقوبات رادعة للجناة سيكون له أقل تأثير.

المقدمة والخلفية

الصومال، المعروف رسميًا بجمهورية الصومال الفيدرالية، يقع في المنطقة الشرقية من القارة الإفريقية، تحديدًا في منطقة القرن الإفريقي. يحده من الغرب إثيوبيا، ومن الشمال الغربي جيبوتي، ومن الجنوب الغربي كينيا، في حين يحده من الشمال خليج عدن ومن الشرق المحيط الهندي. يتمتع الصومال بأطول خط ساحلي بين جميع الدول الإفريقية القارية. واعتبارًا من عام 2024، يقدر عدد سكان الصومال بحوالي 18.7 مليون نسمة[1].

العاصمة وأكبر مدينة، مقديشو، يبلغ عدد سكانها أكثر من 3 ملايين نسمة. جميع السكان تقريبًا هم من العرق الصومالي. اللغتان الرسميتان هما الصومالية والعربية، حيث تعد الصومالية اللغة الأساسية. يعتنق جميع السكان الإسلام، ومعظمهم من الطائفة السنية.

يتم تصنيف الصومال كجمهورية فيدرالية تتكون من ست ولايات فيدرالية: بونتلاند، جوبالاند، غلمدغ، خاتومو، الجنوب الغربي، وهيرشابيل، بالإضافة إلى إدارة إقليم بنادر (BRA)، الذي يضم الحكومة المركزية. في عام 1991، أعلنت منطقة أرض الصومال، وهي منطقة ذات حكم ذاتي تقع في الجزء الشمالي من البلاد، استقلالها عن الصومال؛ ومع ذلك، لا تزال غير معترف بها دوليًا كدولة ذات سيادة[2]. وفي سياق هذه الدراسة، يتم اعتبارها جزءًا من المجتمع الصومالي نظرًا للتكامل الاجتماعي والديموغرافي.

الشكل 1 :الصومال وأرض الصومال

[1] إعداد وورلدوميتر لأحدث بيانات الأمم المتحدة: 2024

[2] أكشن إيد، الصومال/أرض الصومال: الاختلافات والقضايا الموضحة

تشهد مقديشو حاليًا تحضرًا سريعًا بسبب عدة عوامل، بما في ذلك الاستقرار النسبي، والفيضانات والجفاف الدوري في المناطق الريفية، وتدفق المهاجرين والنازحين داخليًا من الدول المجاورة وما وراءها، مما يجعلها واحدة من أسرع المدن نموًا على مستوى العالم[3]. تعتبر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT) ثالث أكبر صناعة توظيف في الصومال، وتم تسهيل تطوير المؤسسات والخدمات المعتمدة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مثل أنظمة الدفع عبر الهواتف المحمولة، من خلال توسيع وتمديد شبكات الألياف البصرية. وتم تحفيز هذا التطور بشكل أكبر من خلال الطلب المتزايد من السكان الشباب، حيث أن حوالي 75% من الأفراد تقل أعمارهم عن 35 عامًا[4].

علاوة على ذلك، تم تحقيق تقدم كبير في تنمية الصومال في ديسمبر 2023 عندما وصل إلى نقطة إتمام مبادرة الدول الفقيرة المثقلة بالديون (HIPC). أتاح هذا الإنجاز للصومال الحصول على إعفاء من الديون بقيمة 4.5 مليار دولار والوصول إلى تمويل حيوي جديد، مما سيدعم جهود الدولة لتحفيز النمو الاقتصادي وتخفيف الفقر وتوفير فرص العمل. ونتيجة لذلك، تحسنت استدامة ديون الصومال بشكل كبير، حيث انخفضت ديونه الخارجية من 64% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2018 إلى أقل من 6% من الناتج المحلي الإجمالي بحلول نهاية عام 2023. نفذت الصومال بنجاح ثلاثة عشر من أصل أربعة عشر شرطًا من شروط نقطة الإتمام لمبادرة HIPC، واستمرت في دفع الإصلاحات الهيكلية على الرغم من التحديات المناخية العديدة والبيئة الأمنية المعقدة[5].

ارتفعت نسبة انتشار الإنترنت في الصومال بشكل كبير في السنوات الأخيرة، حيث وصلت إلى 27.6% في بداية عام 2024 [6]. وهناك إمكانيات كبيرة لمزيد من النمو، خاصة بالنظر إلى أن نسبة انتشار شبكات الهواتف المحمولة وصلت إلى 85% بين البالغين بحلول نهاية عام 2023، وأن 82% من البالغين يستخدمون الهواتف الذكية للأنشطة المالية، خاصةً للمدفوعات عبر الهواتف المحمولة[7]. علاوة على ذلك، فإن صناعة الاتصالات في الصومال مملوكة بالكامل للقطاع الخاص، مما أدى إلى توفير خدمات الإنترنت بأسعار معقولة نسبيًا مقارنة بالدول الأخرى في شرق إفريقيا وتسهيل الوصول إلى الخدمات المصرفية عبر الهواتف المحمولة[8].

يعد التحصيل التعليمي المنخفض (بنسبة 41% كمعدل عام للأمية و26% للإناث البالغات)، ومعدلات الفقر العالية، ووجود أكثر من نصف السكان في المناطق الريفية من العوامل التي تسهم في انخفاض نسبة انتشار الإنترنت نسبيًا في الصومال[9]. في المناطق الريفية بالصومال، الفرص التعليمية محدودة، ولا تزال هناك فجوة بين الجنسين في تمثيل المعلمين والطلاب. وفي كثير من الأحيان، يساهم الآباء أيضًا ماليًا في المؤسسات

[3] برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية

[4] إدارة التجارة الدولية، 2024. تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. نُشرت في 22 يناير 2024.

[5] البنك الدولي في الصومال

[6] تقرير البيانات، 2024، "البيانات الرقمية 2023: الصومال."

[7] إدارة التجارة الدولية، 2024. "الصومال - دليل تجاري للبلاد :الخدمات المصرفية والخدمات المالية ". نُشر في 22 يناير 2024

[8] سومينفيست، 2021. اقتراح القيمة الاستثمارية في الصومال في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. أبريل 2021، متاح هنا

[9] تقرير البيانات، 2024، "البيانات الرقمية 2023: الصومال".

التعليمية، مما يعوق بشكل كبير إمكانية الوصول إلى النظام التعليمي للأطفال من خلفيات اقتصادية متدنية[10]. تتسبب العديد من العوامل في انخفاض معدل الإلمام بالقراءة والكتابة بين النساء، بما في ذلك الحواجز الاقتصادية والاجتماعية، والمعايير الثقافية، ونقص الفرص التعليمية[11].

ومع ذلك، يرافق النمو الكبير في استخدام التكنولوجيا والوصول إلى الإنترنت في الصومال زيادة في استخدام منصات التواصل الاجتماعي كمصادر رئيسية للأخبار والمعلومات. يُعتبر الصوماليون بطبيعتهم متمرسين في التواصل الشفوي، وقد سهلت هذه المنصات تطوير شبكات اجتماعية قوية بين الصوماليين داخل البلاد وأولئك المقيمين في الخارج، مما مكنهم من التواصل ومناقشة القضايا السياسية.

العنف الرقمي ضد النساء في الصومال

مع انتشار الوصول الرقمي، ازدادت بالنتيجة احتمالية حدوث عنف رقمي ضد النساء (DVAW). هذه الظاهرة ذات أهمية خاصة نظرًا لأن ما يقرب من 40% من مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي في الصومال هم من النساء، مما يشير إلى حضورهن الكبير بين مستخدمي الإنترنت في البلاد[12].

وبالنظر إلى ظهوره كظاهرة معترف بها حديثًا نسبيًا، فإن العنف القائم على النوع الاجتماعي في المجال الرقمي مفهوم بشكل أقل نسبيًا بين الباحثين والمنظمات المجتمعية التي تقودها النساء مقارنة بالعنف المنزلي أو العنف القائم على النوع الاجتماعي. ومع ذلك، وعلى الرغم من وجود منشورات محدودة حول العنف الرقمي ضد النساء في الصومال وندرة التقارير أو الإحصاءات الرسمية، فإن الدراسات القليلة المتاحة - بما في ذلك الدراسة الحالية - تعكس وضعًا مقلقًا.

أظهر استطلاع عام 2020 حول التحرش الرقمي في بونتلاند، أكبر وأقدم ولاية فاعلة في الصومال، أن ما يقرب من نصف النساء المشاركات (تتراوح أعمارهن بين 18 و35 عامًا) أفدن بتعرضهن للتحرش والتتبع عبر تطبيقات المراسلة. بالإضافة إلى ذلك، أشارت حوالي 40% من المشاركات إلى أن حساباتهن عبر الإنترنت قد تم اختراقها مرة واحدة على الأقل، مع الإبلاغ عن أكثر من 82% من المتعرضات لحالات متعددة من اختراق الحسابات[13].

تشير الدراسة كذلك إلى أن 91% من النساء يفتقرن إلى الثقة في قدرة وكالات الشرطة على معالجة شكاويهن حول التحرش عبر الإنترنت بجدية كافية، أو على الأقل بما يتناسب مع الاهتمام الذي يُعطى للعنف القائم على النوع الاجتماعي في الحياة الحقيقية. نتيجة لذلك، غالبًا ما تتردد النساء في الإبلاغ عن حوادث التحرش والعنف عبر الإنترنت.

---

[10] إينو، م. أ.، داماك، أ.، إينو، أو. أ.، وموسيلي، م. ن.، 2014. الصومال: نظرة عامة على التعليم الابتدائي والثانوي. مجلة الدراسات الصومالية: أبحاث حول الصومال ودول القرن الأفريقي الكبرى، 1(1)، ص. 11-33.

[11] اليونسكو في الصومال، 2022.

[12] تقرير البيانات، 2024، "البيانات الرقمية 2023: الصومال".

[13] منصة باريدو: التحرش والعنف عبر الإنترنت يظهران كأشكال جديدة للعنف القائم على النوع الاجتماعي في بونتلاند، الصومال. 2020.

في دراسة لاحقة أجراها "Digital Shelter"، وهي مبادرة صومالية تهدف إلى تعزيز السلامة الرقمية، وحقوق الإنترنت، والشمول، وحرية الإنترنت في الصومال، في عام 2020، تم جمع استبيانات من 82 امرأة صومالية وتوثيق تجاربهن مع العنف الرقمي. وألهم هذا الاستطلاع حملة رقمية[14]، تحت عنوان #بدون_خوف، تدعو إلى تعزيز تدابير السلامة الرقمية للنساء في الصومال[15]. أشارت نتائج الاستطلاع إلى أن أكثر من ثلث المشاركات أبلغن أن العنف عبر الإنترنت حال دون تفاعلهن مع منصات وسائل التواصل الاجتماعي.

في عام 2023، تعاونت جمعية حقوق الصحفيات الصوماليات (SOWJRA) مع عدة منظمات أخرى لإجراء استطلاع حول العنف الرقمي ضد النساء في الصومال، حيث جمعت بيانات من 3500 امرأة حول تجاربهن عبر الإنترنت. وكشفت الدراسة أن 71% من النساء المشاركات تعرضن للعنف الرقمي، وكان فيسبوك هو المنصة الأساسية لحدوث هذه الحالات[16].

الموقف المجتمعي تجاه العنف الرقمي ضد النساء تعود جذوره إلى المنظور السائد تجاه النساء بشكل عام، حيث يتميز البلد بهيكل اجتماعي أبوي تقليدي قائم على النظام العشائري. على الرغم من تطبيق حصة 30% للنساء في البرلمان منذ عام 2016، إلا أن الأدلة المستمدة من تقارير المجتمع المدني المحدودة والتقارير التي تنشرها الدولة تشير إلى أن هذا الإجراء هو شكل من أشكال التجميل السياسي وليس تمكينًا حقيقيًا للنساء[17].

يعتبر هيكل العشيرة في الصومال جزءًا أساسيًا من المجتمع الصومالي ويلعب دورًا هامًا في المجالات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية للبلاد. تعمل العشيرة غالبًا ككيان سياسي مستقل يتمتع بدرجة من الحصرية الإقليمية، ويقوم بالهجرات الموسمية المنتظمة للرعي وإقامة مستوطنات شبه دائمة. يستمد أفراد العشيرة هويتهم من النسب المشترك بدلاً من الانتماء الإقليمي. تمثل العشيرة الدرجة العليا للعمل السياسي، وتمتلك بعض الخصائص الإقليمية، وعادة ما يقودها رئيس عشيرة، لكنها تفتقر إلى إدارة مركزية أو حوكمة[18].

تواجه النساء في الصومال العديد من التحديات الناجمة عن الأعراف الأبوية والممارسات الثقافية المتجذرة. وتتفاقم هذه التحديات بسبب الصراع الطويل الأمد وغياب الأطر المؤسسية القوية لحماية حقوق النساء. معدل مشاركة النساء في القوى العاملة في الصومال منخفض بشكل كبير مقارنة بدول أفريقيا-جنوب الصحراء الكبرى الأخرى. وفقًا لبيانات عام 2023، بلغ معدل المشاركة في القوى العاملة بين النساء 21.2% مقارنة بـ47.3% بين الرجال[19]. وكانت نسبة النساء في العمالة الضعيفة 58.9% في عام 2022 [20]. هؤلاء النساء أكثر

---

[14] عبد الفتاح حسن علي، "مواجهة الانتهاكات ضد المرأة عبر الإنترنت #اليوم_العالمي_للمرأة" (2021)، *Digital Shelter/*

[15] حملة Digital Shelter Without Fear (2021). التعاون بشأن سياسة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الدولية لشرق وجنوب أفريقيا .(CIPESA)

[16] SOWJRA، 2023. النتائج الرئيسية: دراسة استقصائية حول مدى انتشار العنف القائم على النوع الاجتماعي عبر الإنترنت في الصومال.

[17] محمود-براواني، محمد أ. "فهم الحواجز العشائرية والمنظورات الدينية لمشاركة المرأة السياسية والانتخابات في أرض الصومال". مجلة السلطة والسياسة والحكم 9.2 (2021): 1-16

[18] وكالة الاتحاد الأوروبي للجوء. 2023. "دور العشائر في الصومال" في التوجيه القطري. الصومال 2023

[19] بوابة بيانات النوع الاجتماعي للبنك الدولي (2023): الصومال.

[20] اقتصاد التجارة (2022). الصومال - العمالة الهشة.

عرضة للفقر وأقل احتمالًا للحصول على اتفاقيات عمل رسمية وحماية اجتماعية من الصدمات الاقتصادية. يميل وضع النساء الصوماليات إلى ارتفاع في معدلات العمالة الهشة مقارنةً بالرجال.

علاوة على ذلك، فإن العنف القائم على النوع الاجتماعي، بما في ذلك العنف المنزلي، منتشر بشكل خاص بين النساء من الفئات الضعيفة. وفقًا لصندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA) في عام 2021، 75% من حالات العنف القائم على النوع الاجتماعي المبلغ عنها ضد النساء والمراهقات والفتيات والأطفال جاءت من المجتمعات النازحة في الصومال[21].

الأطر القانونية والمؤسسية

منذ انهيار الحكومة المركزية في عام 1991، شهدت الصومال فترات من الفوضى والنزاعات العشائرية وظهور الجماعات المتطرفة. وعلى الرغم من التقدم الذي تحقق مؤخرًا في مجالي الحوكمة والأمن، فإن الآثار المتبقية لهذه السنوات المضطربة لا تزال تؤثر على جميع جوانب المجتمع الصومالي. علاوة على ذلك، تظل الأطر القانونية والمؤسسية في الصومال غير متطورة. يتألف النظام القانوني في البلاد من مزيج معقد من القانون العرفي المعروف باسم "قانون (Xeer)"، والقانون الشرعي، والقانون الرسمي المكتوب.

يعد قانون العقوبات الصومالي، الذي تم إقراره بموجب مرسوم تشريعي في ديسمبر 1962 وتم تنفيذه في عام 1964، الإطار القانوني الأساسي الذي تستخدمه الحكومة الصومالية لملاحقة المجرمين سواء في الجرائم التقليدية أو الجرائم الرقمية. يتضمن هذا القانون عدة مواد تتعلق بمعالجة ومعاقبة المجرمين. وتنص المادة 451 من قانون العقوبات الصومالي تحديدًا على حماية كرامة المواطنين، حيث تؤكد على أهمية احترام كرامة الأفراد، وتنص على أنه لا يجوز إخضاع أي شخص لمعاملة أو عقوبة تنتهك كرامته أو تسبب له معاناة غير ضرورية، بما في ذلك العنف أو أي شكل من أشكال الإساءة.[22]

ومع ذلك، يُظهر النظام القانوني الحالي محدودية في التكيف مع الأشكال الحديثة للعنف، بما في ذلك العنف الرقمي. حيث تركز الأحكام القانونية الحالية بشكل أساسي على الأشكال المادية والتقليدية للإساءة، ولا تتناول بشكل صريح ظواهر مثل التنمر الإلكتروني، والتحرش عبر الإنترنت أو الابتزاز، أو انتهاك الخصوصية الرقمية. وبالتالي، على الرغم من أن النظام الحالي يوفر حماية واسعة لكرامة الأفراد، فقد يكون غير كافٍ للتعامل بفعالية مع التعقيدات المرتبطة بأشكال العنف الحديثة التي تسهلها التكنولوجيا. وتؤكد هذه الفجوة على الحاجة إلى تحديثات تشريعية أو إضافات قانونية لمواجهة هذه التحديات الناشئة في العصر الرقمي.

ومع ذلك، هناك مبادرات جارية لتعزيز الحماية القانونية للنساء وزيادة القدرة المؤسسية على معالجة هذه الحالات. فعلى سبيل المثال، وبحسب المحامي محمد عبدالرزاق، يجري حاليًا تطوير تشريعات تتعلق بالجرائم الإلكترونية وهي في طور الإجراءات البرلمانية لاعتمادها في الصومال.

---

[21] صندوق الأمم المتحدة للسكان (2021): نظرة عامة على العنف القائم على النوع الاجتماعي في الصومال: مكتب الصومال، نُشر في عام 2021 www.unfpa.org

[22] دستور جمهورية الصومال الفيدرالية المعتمد عام 2012م.

في السنوات الأخيرة، اتخذت الصومال خطوات مهمة لمعالجة الجرائم الإلكترونية ضمن إطارها القانوني. ووفقًا لمحمد عبدالرزاق من خدمات "Hiiliye Legal"، "يتم حالياً إعداد قوانين ضد الجرائم الإلكترونية وهي تمر الآن عبر إجراءات الموافقة البرلمانية. حاليًا، تستخدم الصومال قانون العقوبات الذي ينص على أن الشخص قد يواجه عقوبة سجن لمدة ثلاثة أشهر وغرامات إذا هدد أو أساء إلى مواطن أو أجبره على فعل شيء ضد إرادته."

من الأمثلة على أدوات الدعم الحالية هو "مكتب المساعدة الرقمي" الذي تديره منظمات المجتمع المدني، والذي يوفر خطًا ساخنًا وخدمة بريد إلكتروني تقدمها منصة "باريدو" لتقديم المساعدة التقنية والمشورة في الوقت المناسب للصحفيين ووسائل الإعلام والنشطاء في الصومال الذين يواجهون تهديدات رقمية أو معرضون لها.[23] تُعتبر "باريدو" منظمة غير حكومية يقودها الشباب الصومالي وتهدف إلى تعزيز الديمقراطية التشاركية، والحكومة المفتوحة، وحقوق الرقمية، وبناء المجتمع المدني. ورغم ذلك، لا تزال هناك فجوات كبيرة، خاصة فيما يتعلق بتطبيق القوانين وحماية حقوق النساء في المجال الرقمي.

ولمعالجة الفجوة في المنشورات المتعلقة بالصومال، تبحث هذه الدراسة في العنف الرقمي ضد النساء داخل البلاد، وتشمل المناطق الثلاث الرئيسية: وسط وجنوب الصومال، وأرض الصومال (جمهورية أرض الصومال)، وبونتلاند. توضح هذه الدراسة السياق، وانتشار، وتأثير، والحلول المحتملة للعنف الرقمي ضد النساء.

[23] منصة باريدو. مركز المساعدة الرقمية

المنهجية

استخدمت هذه الدراسة منهجية مختلطة نوعية وكمية لبحث قضية العنف الرقمي ضد النساء الصوماليات. وللحصول على فهم شامل لهذه الظاهرة، تم تحليل البيانات السياقية ذات الصلة بشكل منهجي، بما في ذلك المعلومات الرقمية والدراسات المجراة من الدولة والأنشطة المختلفة التي تهدف لمعالجة العنف الرقمي ضد النساء. تم توزيع استبيان مفصل على 195 امرأة صومالية ناشطة على منصات التواصل الاجتماعي ويقمن في مختلف مناطق الصومال وخارجه (في الشتات). كانت عينة البحث تتألف بشكل أساسي من النساء الحاضرات في المجال العام، بما في ذلك النساء المتعلمات والنساء العاملات في حقل السياسة والمدافعات عن حقوق المرأة. وتضمنت عينة الدراسة نسبة صغيرة من المستجيبات، بنسبة 4% تحديدًا، ممن أعمارهن أقل من 18 عامًا، بينما كانت الغالبية العظمى، بنسبة 96%، أعمارهن 18 عامًا أو أكثر.

من بين الـ195 امرأة اللواتي شملهن الاستطلاع في هذه الدراسة، كانت 47% منهن من العاصمة وأكبر مدينة في البلاد، مقديشو، تليها بونتلاند بنسبة 16%. بالإضافة إلى 11% من المشاركات من الشتات، و10% من أرض جمهورية أرض الصومال.

تألف الاستبيان من 18 سؤالاً مصممة لجمع بيانات كمية ونوعية حول أنواع العنف الرقمي التي تعرضت لها هؤلاء النساء، والمنصات الرقمية التي حدث فيها العنف، وآليات التأقلم لديهن، ومعرفتهن بالجناة، والدوافع المتصورة وراء العنف، وتوصيات للتخفيف منه.

إلى جانب نتائج الاستطلاع، استندت هذه الدراسة إلى مراجعة شاملة للمصادر البحثية والمكتبية وملاحظات الباحثات الشخصية، فضلاً عن إجراء 14 مقابلة متعمقة مع أصحاب المصلحة الرئيسيين، بما في ذلك دراسات حالة للضحايا، وممثلين عن منظمات المجتمع المدني، وخبراء في موضوع الدراسة. تم الاتصال بالمشاركين في المقابلات مباشرة من خلال شبكات مهنية معتمدة أو بوسائل أخرى، وقد أعرب جميعهم عن موافقتهم الصريحة على المشاركة ودمج تصريحاتهم في الدراسة.

شمل المشاركون في المقابلات منخرطين في الخدمات القانونية، ومشاريع النساء في المنظمات المحلية، والأوساط الأكاديمية، والتكنولوجيا الرقمية، ومؤثرين على وسائل التواصل الاجتماعي، وناشطين في مجال الأمن السيبراني، وشاغلين لمناصب حكومية داخل الصومال، بما في ذلك أولئك الذين يعملون في الولايات الفيدرالية ذات الهياكل الإدارية المتنوعة.

أسئلة البحث

تهدف هذه الدراسة إلى معالجة الأسئلة التالية:

- إلى أي مدى تتعرض النساء للعنف الرقمي ضدهن في الصومال؟
- ما هي الأشكال الأكثر شيوعًا للعنف الرقمي ضد النساء في الصومال؟
- كيف تستجيب النساء لحوادث العنف الرقمي ضدهن في الصومال؟
- ما هي تأثيرات العنف الرقمي ضد النساء على المتعرضات له؟
- ما هي أنظمة الدعم المتاحة للنساء للتخفيف من العنف الرقمي وحمايتهن؟ ومدى فاعليتها؟
- ما هي الحلول العملية والسياسات الضرورية لتعزيز بيئة آمنة على الإنترنت للنساء في الصومال؟

نتائج البحث والمناقشة

استهدفت عينة الاستبيان النساء المتعلمات اللواتي ينشطن عبر الإنترنت وفي المجال العام، واللواتي لديهن القدرة على الرد على أسئلة الاستبيان باللغة الإنجليزية. كان هذا الاستهداف مقصودًا، حيث هدفت الدراسة إلى استكشاف العنف الرقمي الذي تتعرض له النساء في الخطوط الأمامية أو في الأماكن العامة كجزء من تواصلهن اليومي عبر الإنترنت، سواء كان ذلك بشكل شخصي أو مهني.

تكرار وطبيعة وأسباب العنف الرقمي ضد النساء

تشير نتائج الاستبيان إلى أن 19% من المشاركات أبلغن عن تعرضهن لبعض أشكال العنف الرقمي، مثل الإهانات، أو الابتزاز، أو التتبع، أو انتهاك الخصوصية، أو التهديدات، أو التحرش. وأفادت الأغلبية، بنسبة 68%، بأنهن لم يتعرضن لهذه الأنواع من العنف الرقمي، بينما كانت 13% غير متأكدات أو ربما قد تعرضن له.

قدم الخبراء المشاركون في المقابلات تفسيراً لسبب صغر نسبة النساء اللواتي يواجهن العنف الرقمي في هذه الدراسة مقارنة بدراسات أخرى منشورة. حيث أكدت إحدى أعضاء البرلمان من ولاية الجنوب الغربي أن النساء المتعلمات، اللواتي كنّ الهدف الرئيسي لهذه الدراسة، يمكن أن يكنّ في وضع أفضل فيما يتعلق بالعنف الرقمي؛ ومع ذلك، فإن الكثير من التطبيع للعنف الرقمي لا يزال مستمرًا. وقالت: "نعلم من أبحاثنا أن غالبية النساء الصوماليات يواجهن مجموعة متنوعة من العنف الرقمي فقط لأنهن نساء. ومع ذلك، يحاول البعض تطبيع ذلك كجزء من الحياة اليومية، خاصة إذا كان مقتصرًا على التحرش ولا يشمل التهديدات أو الابتزاز. وبعض النساء لا يدركن حتى أنهن يواجهن عنفًا رقميًا لأنهن غير مدركات له كمفهوم. إنهن يعرفن فقط أنهن يشعرن بالخوف أو عدم الارتياح في أفضل الحالات. لهذا السبب، نحتاج إلى تنفيذ حملات توعية وتشجيع النساء على الإبلاغ عن الحوادث واتخاذ إجراءات ضد الجناة."

ومن المثير للاهتمام أنه قد يكون هناك جانب آخر لهذا التطبيع. فقد أكد خبير في التكنولوجيا المالية، طلب عدم الكشف عن هويته، على قلة الجدية في التعامل مع العنف عبر الإنترنت مقارنة بالمخاطر التي تهدد الحياة التي تواجهها النساء في الخطوط الأمامية، مثل السياسيات والناشطات في الصومال. وقال: "أعتقد أن العديد من النساء لا يعتبرن التهديدات الإلكترونية ذات أهمية كبيرة مقارنة بالتهديدات الأخرى الأكثر مساساً بسلامتهن. النساء في المناصب البارزة، مثل السياسيات والناشطات، قد تقبلن المخاطر المرتبطة بالعنف الذي يترتب على مواقفهن، مما يجعلهن ينظرن إلى التهديدات الرقمية على أنها أقل إلحاحًا."

علاوة على ذلك، عند تحليل الردود حسب الموقع الجغرافي، أظهرت نسبة النساء اللواتي أبلغن عن العنف الرقمي اختلافات إقليمية. أي أن من بين المشاركات من جنوب ووسط الصومال، أبلغت 32% إما عن تعرضهن أو الشك في تعرضهن للعنف الرقمي. في مقابل 47% من المشاركات من أرض الصومال، و29% من المشاركات في بونتلاند والتي كانت أقل نسبة.

تقدم المقابلات رؤى مهمة حول الاختلافات الإقليمية في تجارب العنف الرقمي بين النساء الصوماليات، مما يشير إلى أهمية التعليم والمعرفة الرقمية في تمكين النساء من مكافحة العنف الرقمي. لأغراض الخصوصية، سيتم الإشارة إلى إحدى المشاركات باسم هنا عبدي من أرض الصومال، والتي قالت: "في أرض الصومال، تتمكن النساء من التعرف على الأذى ومواجهته. فالمستويات الأعلى من التعليم، مع تخرج العديد من النساء من مؤسسات تعليمية، تساهم في رفع قدرتهن على الدفاع عن حقوقهن. كما أن الاستخدام المتزايد للإنترنت في المجتمع يسمح لهن باتخاذ إجراءات جادة ضد الانتهاكات التي يتعرضن لها."

في ذات السياق، علقت سميرة عبد القادر، خبيرة التسويق الرقمي من ICE Somalia، والمقيمة في مقديشو، على هذه الاختلافات الإقليمية بقولها: "في رأيي، غالبية سكان مقديشو يعرفون القليل عن الأمور الرقمية مقارنةً بسكان أرض الصومال، الذين يعرفون أيضًا المزيد عن حقوقهم الرقمية. مقارنة بمقديشو، فإن أرض الصومال لديها نسبة استخدام إنترنت أعلى ومستوى تعليمي أفضل، على ما أعتقد. وأعتقد أنهم يستخدمون الانترنت بشكل مكثف، ويدركون الأمور المسيئة، ويمكنهم بسرعة التعرف على المتحرشين. بينما معظم الأفراد في مقديشو يستخدمون الإنترنت بشكل أساسي لأغراض التواصل وجمع المعلومات."

استكشف الاستبيان أيضًا سلوكيات مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي. حيث سُئلت المشاركات عما إذا كنّ يستخدمن أسماءهن الحقيقية و/أو صورهن الحقيقية على حساباتهن على وسائل التواصل الاجتماعي. وكشفت النتائج عن تفضيل قوي للمصداقية، حيث أشارت 89% من المشاركات إلى أنهن يستخدمن أسماءهن و/أو صورهن الحقيقية. بينما فضلت 11% من المشاركات عدم الكشف عن هويتهن الحقيقية، سواء الاسم أو الصورة، عبر الإنترنت.

تشير هذه النتائج إلى أن النساء الصوماليات على استعداد لمشاركة أسمائهن أو صورهن الحقيقية علنًا على الإنترنت. تعكس هذه الرغبة مستوى من الثقة والشعور بالأمان، مما يشير إلى أنهن لا يتوقعن مواجهة ردود فعل أو عواقب سلبية لإظهار هوياتهن الحقيقية عبر الإنترنت، بغض النظر عن خلفياتهن. "لا، نحن لسنا خائفات من أي شيء، من الطبيعي استخدام الأسماء والصور على الإنترنت، فأنت جزء من المجتمع، وبالنسبة لبعضنا، يعد ذلك مكانًا لبناء علامتنا الشخصية حتى يعرف المجتمع ما نتعلمه، ونعمل عليه، ونبني روابط مجتمعية. لا يوجد شيء نخاف منه"، أكدت إسمهان محمد حسن، ناشطة نسائية وشبابية، ومنسقة American Corner في مقديشو، والتي تصف نفسها بأنها خبيرة رقمية.

تشير ردود الاستبيان إلى أن النساء يتعرضن للعنف بشكل أقل في المساحات العامة مقارنة بالمساحات الخاصة، حيث يعتقد الجناة، ومعظمهم من الرجال (58% وفقًا للاستبيان)، أنهم بذلك قد يواجهون عواقب أقل. ثلاثون بالمئة من المشاركات يعتقدن أن الرجال والنساء يمارسون العنف الرقمي بدرجة متساوية، بينما ينسب 9% ذلك إلى أفراد غير معروفين، مثل أولئك الذين ينشؤون ملفات تعريف مجهولة على وسائل التواصل الاجتماعي.

الشكل 2: أين يحدث العنف الرقمي ضد المرأة على منصات التواصل الاجتماعي؟

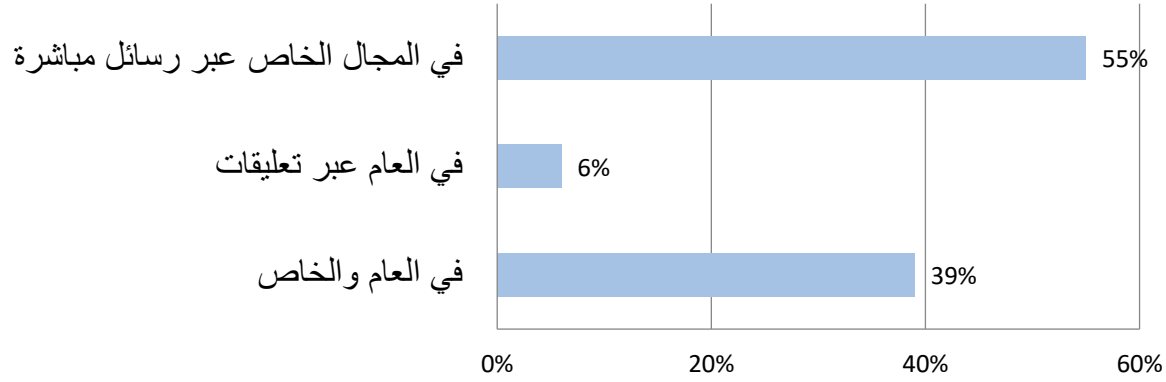

ردًا على السؤال المتعلق بالمنصات التي يحدث فيها معظم العنف الرقمي، يوضح الشكل (2) أن حوالي 55% من النساء أفدن بأن هذا العنف يحدث في المساحات الخاصة، من خلال الرسائل المباشرة على وسائل التواصل الاجتماعي أو عبر واتساب. بينما ذكرت 39% أن العنف يحدث بدرجة مماثلة في كل من المساحات الخاصة والعامة، وأفادت 6% فقط أنه يحدث حصريًا في المساحات العامة. يشير هذا إلى أن العنف الرقمي منتشر ولكنه غالبًا ما يكون مخفيًا من خلال قنوات الاتصال الخاصة، ربما بسبب القلق من المواجهة العامة وردود الفعل.

لتعميق الفهم حول أسباب استهداف النساء عبر الإنترنت بشكل خاص، قالت إحدى المشاركات من أرض الصومال، طلبت عدم الكشف عن هويتها: "لن يقبل مجتمعنا إلحاق الأذى بالنساء البريئات، ولهذا السبب لا يستطيع المتحرشون مواجهتهن علنًا عندما لا تفعل المرأة شيئًا يعتبره المجتمع خاطئًا. يعرف المتحرشون أنهم لا يستطيعون فعل ذلك علنًا لأن المجتمع سيبحث عن هويتهم ويتخذ إجراءات ضدهم. عندما تتلقى النساء هذا العنف بشكل خاص، فإنهن لا يشاركنه مع المجتمع. سيشعرن بالخجل ويبقين صامتات أو ببساطة يحظرن المتحرشين. يمكنني أن أقول إن الأشخاص السيئين لا يمكنهم محاولة إيذائك علنًا، لذلك يختبئون في الخفاء. وفي معظم الأحيان، تكون لهؤلاء المتحرشين هويات مخفية، مما يجعل من الصعب العثور عليهم."

لذلك، تشير التحليلات المتخصصة إلى أن الرادع الرئيسي للسلوك الرقمي الضار قد لا يكون متعلقًا بالاعتبارات الأخلاقية أو القيم الشخصية، بل بالخوف من العواقب الاجتماعية أو القانونية. يتضح من ذلك أنه إذا كان الأفراد يعتقدون أنهم يمكنهم تجنب الكشف أو العقاب، فإنهم سيكونون أكثر ميلًا للانخراط في مثل هذا السلوك.

أما بالنسبة لإدراك المستجيبات حول ما إذا كن سيتعرضن لأذى رقمي مماثل لو كنّ رجالًا، فأجاب نصفهن بـ "لا"، مما يشير إلى اعتقادهن بأن كونهن رجالًا كان سيحميهن من مثل هذا الإساءة. بينما يعتقد 26% فقط أنهن سيواجهن الأذى الرقمي حتى لو كنّ رجالًا، وكانت 24% غير متأكدات، مجيبات بـ "ربما، لست متأكدة".

روت إسمهان محمد حسن، الناشطة، تجربة شخصية مع الأذى الرقمي المتكرر، خاصة في شكل الاتصال المتكرر وغير المرغوب فيه وتلقي الصور غير اللائقة: "قام شخص بإنشاء حساب مزيف على وسائل التواصل الاجتماعي باستخدام اسمي وصوري لنشر محتوى غير لائق وإرسال رسائل ضارة، مما ألحق ضررًا بسمعتي

وتسبب لي في ضيق نفسي. كان الهجوم واضحًا أنه قائم على النوع الاجتماعي، حيث استخدم المنتحل لغة تمييزية وتحط من قدري." وعندما سُئلت عما إذا كانت ستواجه هذه المشكلة لو كانت رجلًا، أجابت: "إذا كنت رجلًا، فمن الممكن أنني قد أتعرض لأذى رقمي أيضًا، ولكن قد تختلف طبيعة وتكرار الأذى. العنف الرقمي، مثل التنمر الإلكتروني، والتحرش، والإساءة عبر الإنترنت، يؤثر على الأفراد بغض النظر عن جنسهم، على الرغم من أن أنواع الأذى والسياقات التي يحدث فيها قد تتفاوت. غالبًا ما تواجه النساء إساءة معاملة خاصة بالنوع الاجتماعي، مثل التعليقات التمييزية والتهديدات، والتي قد تكون أقل انتشارًا بالنسبة للرجال."

الشكل 3: تواتر أشكال العنف الرقمي ضد المرأة

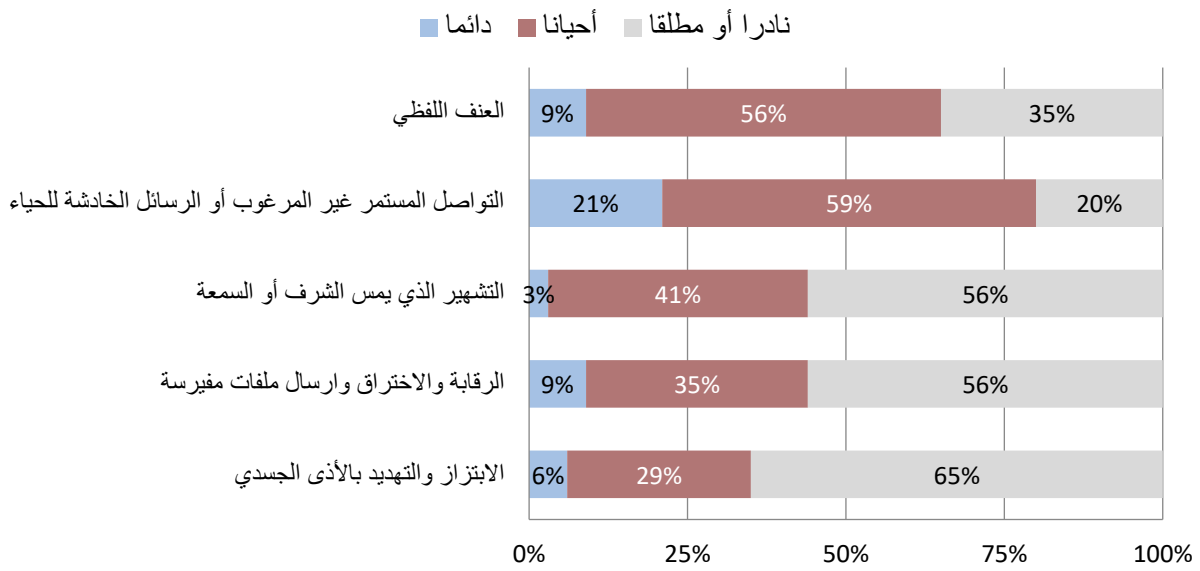

تشير نتائج الاستبيان الموضحة في الشكل (3) إلى أن الشكل الأكثر تكرارًا للعنف الرقمي الذي تواجهه المشاركات هو الاتصال المتكرر أو إرسال صور غير لائقة، حيث أفادت 21% من المشاركات بأنه يحدث لهن دائمًا و59% يحدث لهن أحيانًا. كما أن الإساءة اللفظية شائعة أيضًا، حيث قالت 9% من المشاركات إنهن يواجهنها دائمًا، بينما ذكرت 56% أنها تحدث لهن أحيانًا فقط. من ناحية أخرى، كانت أقل أشكال العنف الرقمي شيوعًا هي التشهير الذي يؤثر على الشرف أو يشوه السمعة، والتتبع أو القرصنة، حيث أفادت 56% من المشاركات بأنهن نادرًا ما واجهن هذه القضايا أو لم يواجهنها أبدًا. كما أن الابتزاز أو التهديدات الجسدية نادرة الحدوث أيضًا، حيث أفادت 65% من المشاركات بأنهن نادرًا ما واجهن مثل هذه التهديدات أو لم يواجهنها على الإطلاق. تسلط هذه النتائج الضوء على تباين انتشار أنواع مختلفة من العنف الرقمي بين النساء المشاركات في الاستبيان.

أوضحت إسمهان محمد حسن، الناشطة في مجال حقوق النساء والشباب ومنسقة American Corner في الصومال، تعقيدات العنف الرقمي ضد النساء، قائلة: "ليس من السهل إيذاؤك بتهديدات خطيرة مثل الاغتصاب أو القتل، لأنه من الصعب تنفيذها في العالم الحقيقي والإفلات من العقاب. لكن يمكن للمتحرش أن يسيء إليك ويرسل لك ما يريد. عندما تكون لدى المرأة علاقة مع رجل ويحتفظ بصورها العارية مثلاً، يمكنه حينها ابتزازها وتهديدها بإيذاء خطير، ومن المرجح أن تخاف منه وتخشى إخبار المجتمع لأنها تشعر بالخجل."

تم توضيح هذه الأشكال من العنف في الاقتباسات التالية من الاستبيان فيما يتعلق بتجارب المشاركات مع العنف الرقمي:

> "إرسال صور غير لائقة مثل الصور العارية عدة مرات."
>
> "نعم. عندما كنت في عمر 14 أو 15 سنة، شاركت صورة لي مع صديق كنت مقربةً منه جدًا. لم نكن في علاقة أو شيء من هذا القبيل. بعد بضع سنوات، قام هذا الصديق بمشاركة صورتي مع الآخرين بما في ذلك زملائي في الصف، وجعلني هذا أشعر بالجنون. عندما واجهته، أنكر ذلك. لم أكن عارية في الصورة، لكنني لم أكن أرتدي الحجاب، وهذا قد يُستخدم ضدي في أي وقت."
>
> "لقد أرسل لي أحدهم صورًا أو مقاطع فيديو غير مرغوبة، أو كان يتصل بي. وعندما أجبت، لاحظت أن الشخص كان رجلاً عارياً، وكان هذا مزعجاً للغاية."

تقدم المقابلات فهمًا أفضل للطبيعة المتنوعة لأشكال العنف الرقمي ضد النساء والأسباب الكامنة وراءه. قال محمد عبدالرزاق، مؤسس ومدير Hiiliye Legal Services: "أحد أكثر الطرق شيوعًا لإيذاء النساء عبر الإنترنت هو التتبع السيبراني، والذي يشمل التحرش بهن على وسائل التواصل الاجتماعي. يبدأ الأمر بتهديدات بإيذاء المرأة، باستخدام لغة مسيئة، مثل 'أنتِ من تفعلين هذا وذاك'، 'إذا لم تتوقفي عن فعل ذلك أو مشاركته، سأفعل هذا لكِ.' تُرسل رسائل تهديدية وصور عارية أيضًا للنساء."

وأكد عبدالرزاق أيضًا أن "الأشكال الأكثر شيوعًا من الإساءة ضد النساء تشمل الإهانات، والتهديدات، والتزوير، والقرصنة على الحسابات الشخصية مثل البريد الإلكتروني وحسابات وسائل التواصل الاجتماعي، ونشر الصور ومقاطع الفيديو الحساسة دون موافقتهن. هناك أيضًا حالات تتعلق بالفساد والاحتيال باستخدام التكنولوجيا."

بالنسبة لأشكال الأذى والتهديدات الخطيرة، فإن حدوثها أقل شيوعًا بسبب خوف الرجال من العواقب المحتملة. تُصنف هذه الأفعال كجرائم جنائية بموجب القانون، أو قد تسعى النساء للحصول على دعم اجتماعي من خلال الشبكات العائلية أو العشائرية، التي قد تكون ميالة للانتقام من الجاني إذا تم الكشف عن هويته. يكمن الفرق في النية؛ فمحاولات الاتصال والصور غير اللائقة غالبًا ما تكون بدافع الرغبة في المرح، في حين أن التهديدات الجادة تكون خبيثة بطبيعتها، نابعة من الكراهية أو الرغبة في الانتقام.

توضح هذه الدراسة أن هناك عوامل متعددة تسهم في انتشار العنف الرقمي ضد النساء، بما في ذلك نقص التعليم، والصعوبات الاقتصادية، والبطالة، وتعاطي المخدرات، والعلاقات العاطفية الخادعة، وانعدام الوعي العام بتداعيات العنف الرقمي، وعدم تنفيذ القوانين والتشريعات بشكل كافٍ، والاستخدام الواسع لمنصات التواصل الاجتماعي غير المنظمة وبروتوكولات الأمان الضعيفة فيها.

ذكرت إحدى المشاركات في الاستبيان من مقديشو أن "انتشار الإنترنت السريع، والانتشار الواسع للمعلومات عبر الهواتف المحمولة، واستخدام وسائل التواصل الاجتماعي بشكل واسع، أدى إلى ظهور العنف السيبراني ضد النساء والفتيات كأحد المشاكل العالمية المتزايدة التي قد تكون لها آثار اقتصادية واجتماعية كبيرة."

وأوضح آخرون أسباب العنف الرقمي ضد النساء كما يلي: "النساء أهداف سهلة"، "الرجال يفترضون أن النساء دائمًا عاجزات"، "بسبب إساءة استخدام وسائل التواصل الاجتماعي"، "لأن أي شخص يمكنه استخدام وسائل التواصل الاجتماعي"، أو "بسبب ضعف القانون وغياب التطبيق."

كما أشارت إحدى المشاركات في الاستبيان من مقديشو، التي تعرضت للتحرش الرقمي الذي تضمن تلقي صور ومقاطع فيديو غير مرغوبة من شخص يستخدم أرقام هواتف متعددة للاتصال بها، إلى أن "هذه الظاهرة في الصومال تعود بشكل كبير إلى إخفاء الهوية الذي توفره هذه المنصات، وغياب القوانين الصارمة وتطبيقها، وكراهية النساء المنتشرة في الثقافة والمجتمع، وسهولة استهداف النساء دون الخوف من العواقب."

وفيما يتعلق بأسباب انتشار العنف الرقمي، قالت إسمهان محمد حسن، الناشطة التي كانت تعاني من العنف الرقمي المستمر: "في رأيي، ينتشر العنف والإيذاء ضد النساء على الإنترنت لأن الناس يمكنهم إخفاء هويتهم، مما يجعلهم يشعرون بالأمان في أن يكونوا لئيمين دون أن يُقبض عليهم. كما أن منصات التواصل الاجتماعي لا تملك قواعد أو عقوبات قوية بما يكفي لوقف هذا السلوك السيء. وأخيرًا، تساهم المواقف السلبية تجاه النساء في المجتمع في هذه المشكلة."

وأكدت ضحية أخرى، لأغراض الخصوصية سنشير إليها باسم ليلى، أن الجناة الذين تواصلوا معها بشكل خاص عبر الرسائل المباشرة أو واتساب كانوا في الغالب غير معروفين: "أحيانًا، يرسل لي أشخاص لا أعرفهم تمامًا صورًا عارية بالإضافة إلى رسائل مسيئة. أشعر في بعض الأحيان أن من يرسل لي هذا النوع من الرسائل يعرفني جيدًا ولكنه لا يريد مواجهتي." وأرجعت انتشار العنف الرقمي ضد النساء إلى الأعراف الثقافية: "بسبب هشاشة النساء والفتيات أمام العنف ونتيجة للأعراف الاجتماعية والثقافية، فإن النساء الصوماليات لا يحبين الحديث عن العنف الرقمي أو أي نوع من العنف القائم على النوع الاجتماعي."

أوضحت بعض المشاركات في الاستبيان أن السبب قد يكون مرتبطًا بالأعراف الثقافية، حيث ينظر الرجال تقليديًا إلى أنفسهم على أنهم متفوقون وأن النساء ضعيفات وغير قادرات على مقاومة العنف، مما يشجعهم على انتهاك حقوق النساء. كما تُستخدم العلاقات العاطفية الخادعة من قبل الرجال لجذب النساء، حيث ذكرت إحدى المشاركات: "يشعر بعض الرجال أنهم يحق لهم ذلك ويعتقدون أن كل امرأة يجب أن تستجيب لرسائلهم غير اللائقة. إذا لم يتلقوا الرد المتوقع، يلجؤون إلى السلوك العنيف عبر وسائل التواصل الاجتماعي."

وأشارت سميرة عبد القادر، خبيرة التسويق الرقمي، إلى حجة مشابهة في المقابلة: "يعتقد بعض الناس أن المرأة ضعيفة فقط لأنها امرأة. يعتقدون أنها ضعيفة جدًا للدفاع عن نفسها وأنه لا أحد يلاحقهم. بالإضافة إلى ذلك، لا توجد بنية قانونية قوية أو عقوبات صارمة للتعامل مع المتحرشين."

وفيما يتعلق بنقص الوعي الحالي حول الأضرار الرقمية وتأثيرها على الصحة النفسية، أشارت إحدى المشاركات في الاستبيان إلى أن "الجهل منتشر بين العديد من الأفراد، والتسبب في الأذى للآخرين، خاصة النساء، هو في النهاية تجسيد لاضطراب نفسي." وأشارت مشاركة أخرى إلى "نقص المعرفة الرقمية والوعي بإجراءات الأمان عبر الإنترنت" كأحد أسباب العنف الرقمي.

تكشف المقابلات المتعمقة عن رؤى مهمة حول أسباب العنف الرقمي ضد النساء، حيث يظهر أن العوامل التقنية، والقانونية، والاجتماعية، والمالية، والشخصية تتداخل. يتأثر مستوى ثقة المرأة في الثقافة الصومالية، سواء كانت شابة أو ناضجة، بالأعراف الاجتماعية والحماية الدينية. قد يؤدي الخوف من رد فعل المجتمع والقلق من تحميلها المسؤولية إلى ميل النساء لتجنب بعض الأفعال. وأوضحت إحدى المشاركات من أرض الصومال، قائلة: "عندما تنخرط النساء في سلوك يُعتبر غير مقبول اجتماعيًا، قد يشعرن بأنهن أكثر عرضة للتهديدات، بغض النظر عن أعمارهن أو تجاربهن. على سبيل المثال، مشاركة الصور الخاصة في علاقة قد يؤدي إلى وصمة اجتماعية كبيرة، مما يسبب خوفًا من العواقب."

قام الدكتور محمد طاهر عبدالكريم، أستاذ علم النفس في قسم علم النفس بجامعة SIMAD، بشرح الأسباب الثقافية الكامنة وراء العنف الرقمي، موضحًا كيف أن تطبيع بعض أعمال التحرش الرقمي ضد النساء يساهم في تقليل قيمة رفاهيتهن العاطفية والنفسية. وأكد قائلاً: "لا يعتبر مجتمعنا هذا سلوكًا ضارًا بسلامة النساء. ومع ذلك، يمكن أن يؤدي ذلك إلى الإقصاء الاجتماعي ومشاكل طويلة الأمد في الصحة النفسية. هذا التطبيع يعوق قدرة النساء على معالجة مخاوفهن بجدية."

وأشارت عضوة البرلمان من ولاية الجنوب الغربي إلى سوء استخدام الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي قائلةً: "استخدام الإنترنت بين شبابنا تجاوز الحدود وأصبح سيئًا للغاية؛ فعلى سبيل المثال، يمتلك الطفل الصغير هاتفًا ذكيًا، ويجب على الآباء وضع حد عمري لبداية السماح لأطفالهم بالوصول إلى العالم الرقمي. الاستخدام غير المنظم للأجهزة الرقمية والمنصات يفاقم التأثيرات السلبية للإنترنت التي تواجهها نساؤنا، وزادت قضايا مشاركة المعلومات الشخصية وابتزاز النساء ومشاركة الصور الخاصة بين الرجال والنساء."

كما أقرت بأن "الجهل والمال هما السببان الرئيسيان وراء العنف الرقمي ضد النساء، فالنساء يثقن في أصدقائهن أو شركائهن، ثم يُطلب منهن الذهاب إلى منزل، ويمكن أن يحدث أي شيء هناك. يتم التقاط صور الفتيات واستخدامها لابتزازهن. يقرر الكثير منهن البقاء صامتات بينما قد يشاركن الأمر مع الأهل أو العائلة، الذين يخشون أيضًا فقدان شرفهم في المجتمع ويطلبون من الفتيات الحفاظ على كرامتهن وكرامة آبائهن والبقاء صامتات." وأضافت: "القوانين في الدولة لا تواكب سرعة التكنولوجيا، والإنترنت غير منظم. كما قلت من قبل، تقوم الشرطة بعمل جيد وتعتقل المتجاوزين من الجنسين اللذين ينشرون محتوى سلبياً على وسائل التواصل الاجتماعي لحماية المجتمع."

من حيث الإطار القانوني، تفتقر الصومال إلى قوانين شاملة ولوائح كافية بشأن حماية النساء من العنف عبر الإنترنت. ينتج عن هذا النقص التشريعي إفلات الجناة من العقاب، مما يسهل انتشار العنف الرقمي ضد النساء. أما بالنسبة للدعم المؤسسي والمجتمعي غير الكافي، فإن نقص الدعم من المنظمات الحكومية وغير الحكومية المكرسة لمكافحة العنف الرقمي ضد النساء يساهم في استمراره. في بعض الحالات، لا تتلقى النساء من ضحايا العنف الدعم الكافي من هذه المؤسسات، مما يؤدي إلى استمرار الإساءة، كما أوضح عبدالرزاق مصطفى، المستشار القانوني.

الاستجابة لتأثير العنف الرقمي ضد النساء

تشير نتائج الاستبيان الموضحة في الشكل (4) إلى استجابات متنوعة لمستويات العنف الرقمي المختلفة.

الشكل 4: استجابات النساء للفئات الثلاث من حوادث العنف الرقمي

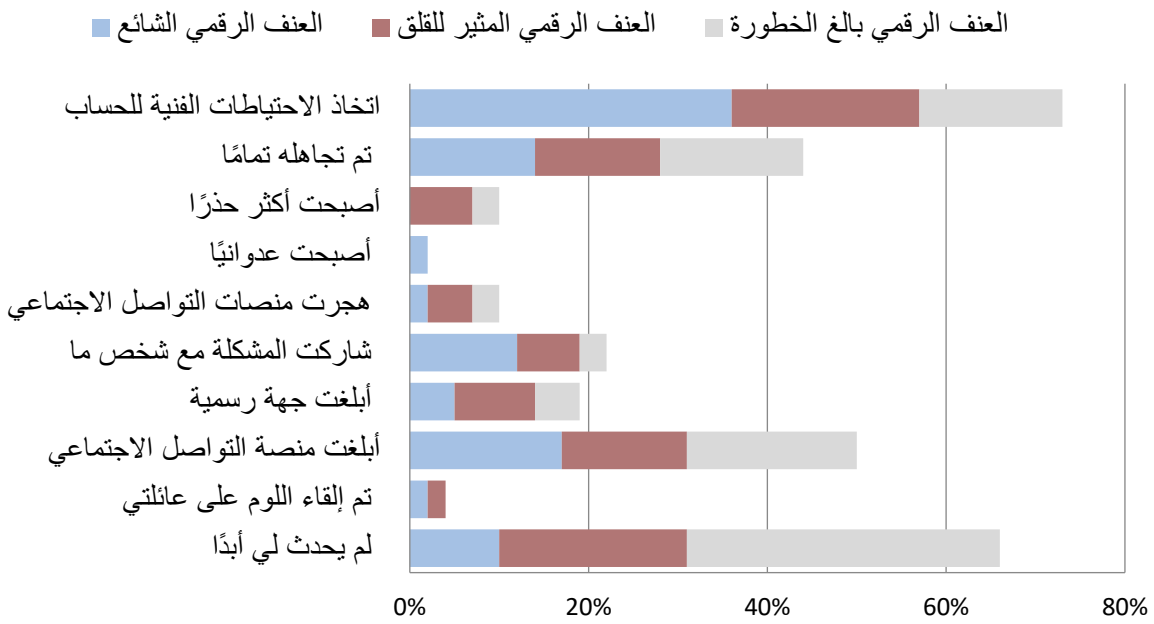

بالنسبة للأشكال الشائعة للعنف الرقمي ضد النساء، كانت الاستجابة الأكثر تكرارًا هي اتخاذ احتياطات تقنية لحماية الحساب (36%)، بينما كانت أقل استجابة تكرارًا هي أن تصبح المرأة أكثر حذرًا (0%). في الحالات التي تشمل أنواعًا مقلقة من العنف الرقمي، كانت الاستجابات الأكثر شيوعًا هي "لم يحدث لي ذلك أبدًا" و"تجاهلت الحادثة تمامًا" (كل منهما 21%)، في حين كانت أقل استجابة شيوعًا هي أن تصبح المرأة عدوانية (0%). أما بالنسبة للحوادث الخطيرة للعنف الرقمي، فكانت الاستجابة الأكثر تكرارًا هي "لم يحدث لي ذلك أبدًا" (35%)، في حين كانت "تم إلقاء اللوم على عائلتي" و"أصبحت عدوانية" هما أقل الاستجابات تكرارًا (كلاهما 0%).

كانت الاستجابة الرئيسية للنساء هي تنفيذ تدابير تقنية، مثل حظر المعتدين، أو الإبلاغ عن الحادثة على المنصة التي وقعت فيها، أو تجاهل المشكلة تمامًا. لكن ما هي العوامل التي تساهم في تفضيل النساء لتولي زمام الأمور أو تجاهل المعتدي وحظره؟ أوضحت خبيرة التسويق الرقمي، سميرة عبد القادر، قائلة: "أعتقد أن الحظر هو الأسلوب الأبسط والأقل استهلاكًا للوقت ولا يتطلب دفاعًا أو جدالات بلا جدوى. كما أنه فعال للغاية. عادةً، تكون الخطوة التالية هي إبلاغ الأصدقاء بالموقف ليكونوا على دراية به." وأضافت أن النساء يملن إلى تجاهل هذا السلوك لأنهن لا يعتبرنه يستحق وقتهن لمعالجة هذه القضايا، حيث يُنظر إليه على أنه جزء طبيعي من حياة النساء في الصومال، وهناك قضايا أكثر إلحاحًا تحتاج إلى المعالجة.

إحدى المشاركات في الاستبيان من مقديشو، التي كانت تتعرض بشكل متكرر للاتصال من شخص لم ترغب في التواصل معه أو تلقي صور غير مرغوبة، علقت على العوامل التي تساهم في انتشار العنف ضد النساء. ولأغراض الخصوصية، سنشير إليها باسم ليلى. قالت: "أعتقد أن النساء دائمًا عرضة للاعتداء الجنسي. المجتمع لا يهتم بعري الرجال لكنه يضخم المشكلة بالنسبة للنساء. كما تُعرف النساء بعدم طلب العدالة في حالة الاعتداء الأول ولكنهن يقعن في فخ الابتزاز، وتزداد أعداد الضحايا لهذه الأسباب." عندما تقع مثل هذه الحوادث على الإنترنت، أكدت ليلى أنها تتخذ احتياطات تقنية لحماية حسابها، بما في ذلك حظر المعتدي، وفي العموم أصبحت أكثر حذرًا على الإنترنت لتجنب مواجهة حالات تتبع أو ملاحقة مزعجة. وللأسف، أفادت بأن الأذى الرقمي انتقل إلى حياتها الواقعية، حيث قالت: "نعم، ينتقل إلى حياتك. يجعل من الصعب قبول أي طلب صداقة جديد، خوفًا من أن يكون الشخص الذي طلب الصداقة هو من يسيء إليك."

في نفس السياق، ذكرت الناشطة إسمهان محمد حسن أنه عندما واجهت أيًا من حوادث العنف الرقمي الشائعة، مثل الإساءة اللفظية، فضلت الإبلاغ عن الأمر لمنصة التواصل الاجتماعي لأنها وجدت هذا الخيار أكثر سهولة، أو كانت تتحدث عن المشكلة مع أصدقائها المقربين. ومع ذلك، في حالات التحرش الأكثر خطورة، تلجأ النساء إلى اتخاذ تدابير بديلة، فرغم أن الاستجابة الرئيسية كانت أيضًا اتخاذ احتياطات تقنية، والإبلاغ عن الحادث على المنصة، أو تجاهل المشكلة. لكن نسبة كبيرة من النساء تفضل تصعيد الأمر إلى السلطات، والكشف عن المشكلة لشخص مقرب، وزيادة الحذر على الإنترنت، وفي بعض الحالات، التوقف تمامًا عن استخدام منصات التواصل الاجتماعي.

إحدى المشاركات في الاستبيان من مقديشو روت تجربتها قائلة: "وجدت رسالة من شخص غريب عبر الإنترنت يهددني بأنه سيعدل صورتي بطريقة غير لائقة إذا لم أستجب له أو لم أتحدث معه. ثم سيقوم بإنشاء حساب مزيف واستخدام تلك الصورة لإهانتي. لم آخذ الأمر بخفة وقمت بأخذ لقطة شاشة للرسالة ونشرتها على فيسبوك، حيث دافع الناس عني واضطر المعتدي للاعتذار." وقالت مشاركة أخرى: "تم إرسال مقاطع فيديو وصور عارية لي، وطُلب مني مشاركة صوري. طُلب مني إرسال بعض المال. تمت محاولة اختراق حساباتي وتلقيت العديد من الإخطارات حول تلك المحاولات."

تؤكد هذه الردود الملاحظة السابقة بأن النساء يظهرن استعدادًا لمواجهة المعتدين، بل ويتمكنَّ من حشد الدعم من مصادر مختلفة، بما في ذلك المجتمع عبر الإنترنت، في جهودهن لمعالجة التحرش.

الشكل 5: التأثيرات الشائعة للعنف الرقمي ضد المرأة في الصومال

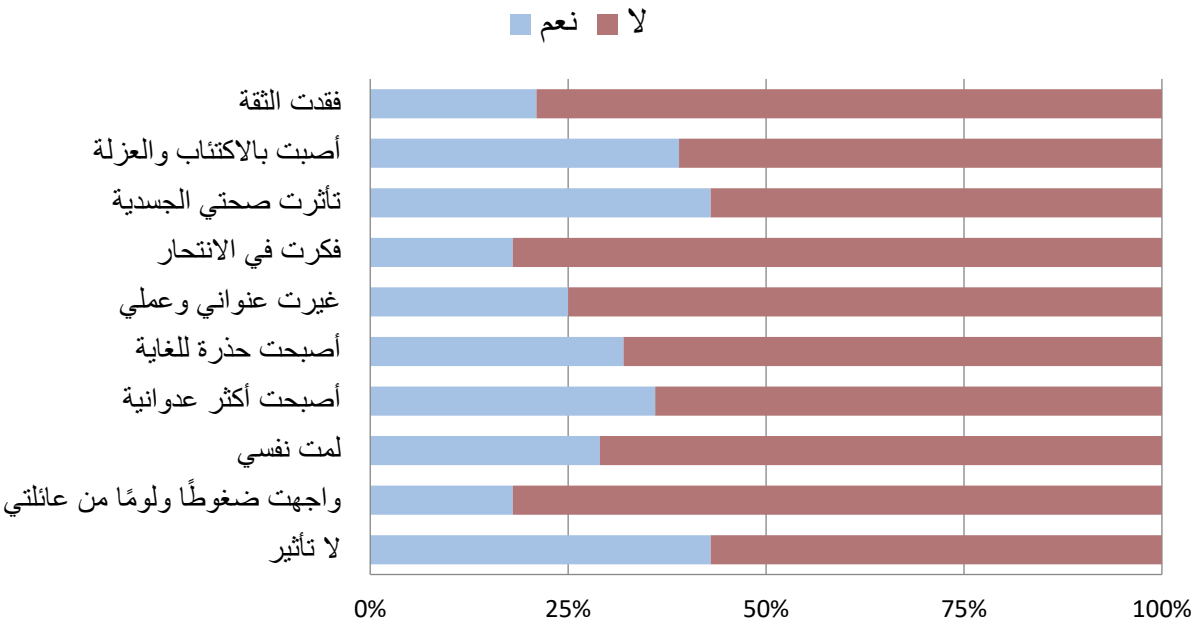

من حيث التأثير، تشير نتائج الاستبيان الموضحة في الشكل (5) إلى أن التأثير الأكثر شيوعًا كان على الصحة الجسدية، حيث أبلغت 43% من المشاركات عن هذا التأثير. بالإضافة إلى ذلك، أصبحت 39% من المشاركات مكتئبات ومعزولات، بينما أصبحت 36% منهن أكثر عدوانية، و32% أصبحن أكثر حذرًا على الإنترنت. كما عانت 29% من المشاركات من لوم الذات، وقامت 25% منهن بتغيير عناوينهن أو وظائفهن. من ناحية أخرى، كانت أقل التأثيرات شيوعًا هي التفكير في الانتحار ومواجهة الضغط واللوم من العائلة، حيث أبلغ 18% من المشاركات فقط عن هذه التأثيرات. من المثير للاهتمام أن 43% من المشاركات ذكرن أنهن لم يشعرن بأي تأثير على الإطلاق. تسلط هذه النتائج الضوء على التأثيرات المتنوعة والمهمة للعنف الرقمي على رفاهية الأفراد وسلوكياتهم، وذلك حسب شخصية الضحية والدعم المتاح لها.

شاركت سميرة، وهي أخصائية في المجال الرقمي، تجربة تتعلق بالعنف الرقمي ضد النساء، توضح تأثير السلبية على الإنترنت على الشابات. وقالت: "في الحقيقة، مؤخرًا تعرفت على طالبة شابة على إنستغرام. سألتها عن سبب عدم استخدام أي من صورها الشخصية. وأوضحت لي أنها كانت تنشر صورها على الإنترنت وكانت تتلقى تعليقات سلبية، مما جعلها تفقد الثقة وأصبحت مترددة بشأن نشر صورها عبر الإنترنت بعد ذلك."

روت إحدى المشاركات في الاستبيان من مدينة غاروي، والتي سيُشار إليها في هذه الدراسة باسم بيان، إحدى حالات التحرش الأخيرة التي تعرضت لها: "أحيانًا تكون هناك تعليقات وقحة مثل التحدث عن جسدي وأشياء من هذا القبيل عندما أضع صوري على منصات التواصل الاجتماعي." وقد حدث معها هذا التحرش في كل من المساحات العامة والخاصة. وأرجعت معظم هذه الحوادث إلى الجناة الذكور لأسباب عدة، منها "الوقاحة الشخصية، وعدم وجود عواقب للتحرش الرقمي، وإطلاق النكات عند عدم احترام شخص ما." وأوضحت أن هذه التجارب أثرت سلبًا على حياتها، مما أدى إلى شعورها بعدم الاحترام على وسائل التواصل الاجتماعي،

وفقدان الثقة بالنفس، ولوم الذات. ولحسن الحظ، حصلت على دعم من أصدقائها. وأشارت مشاركة أخرى في الاستبيان إلى أن هذا التحرش "قد يتسبب في الاكتئاب والقلق، وقد يؤدي إلى أفكار انتحارية"، عندما يتجاوز العنف العالم الرقمي.

وفقًا لنتائج الاستبيان، أبلغت حوالي ثلث المشاركات (32%) أن العنف الرقمي انتقل إلى حياتهن الواقعية، وقالت 25% منهن إنهن غير متأكدات أو ربما تعرضن لمثل هذا الانتقال. على سبيل المثال، أفادت إسمهان محمد حسن أن بعض تجاربها مع العنف الرقمي غيرت حياتها قائلة: "لقد انتقل الأذى الرقمي إلى حياتي الواقعية. لم يتسبب الحساب الوهمي والرسائل الضارة في تلف سمعتي عبر الإنترنت فحسب، بل تسبب أيضًا في توتر علاقاتي مع الأصدقاء والزملاء في الحياة الواقعية."

تم الإبلاغ عن مثال أكثر خطورة من قبل ليلى، وهي طالبة في المدرسة الثانوية شاركت في الاستبيان، حيث قدمت سردًا شخصيًا عميقًا حول التأثير الاجتماعي والعاطفي للعنف الرقمي الذي تعرضت له خلال سنوات دراستها. وأقرت قائلة: "بعض زملائي كانوا يضحكون علي ويتحدثون من وراء ظهري. كرهت الفصول الدراسية وكرهت نفسي في تلك الأيام. حتى أخبرني صديق لاحظ صورة منتشرة لي بأنه قال لهم أن يحذفوها، وقد فعلوا. لا أعرف إن كان ذلك صحيحًا، أو أنه كان يحاول فقط جعلي أشعر بتحسن. كان علي أن أصدقه، ولم يكن لدي خيار آخر. كان التأثير أسوأ بكثير لأنني كنت معروفة بمستواي الدراسي المتفوق، وكنت دائمًا أحسن التصرف في المدرسة. شعرت وكأنني تعرضت للفضيحة. واجهت المعتدي، لكنني لم أشارك الأمر مع أي فرد من العائلة أو الأصدقاء لأنني كنت أخشى أن أحاكم وأُهان خارج الإنترنت. شعرت بالحرج. كان ذلك منذ حوالي عقد من الزمن. لم تكن هناك شرطة، ولا دعم من الأمن السيبراني، ولم أتمكن من طلب المساعدة من شيوخ عشيرتي أو عائلتي. كان ذلك سيكون أكثر خطورة، وسأتلقى اللوم والعار."

أبرزت نسيبة بيهي، مستشارة الجندر في وزارة الشباب والرياضة، التأثير العميق للأذى الرقمي على حياة النساء وعلى جهود المساواة بين الجنسين في الصومال. وقالت: "بالفعل، الأذى الرقمي له تأثير سلبي كبير على الصحة الجسدية والنفسية للنساء. عندما تتعرض النساء لمثل هذه الأمور، يهربن من المجتمع، وأحيانًا حتى يغادرن البلاد. لا يستطعن العودة إلى مساكنهن السابقة لمواصلة عملهن أو تعليمهن، مما يؤثر على جهود الصومال نحو تحقيق المساواة بين الجنسين."

الدعم لضحايا العنف الرقمي ضد النساء

تستكشف الدراسة الحالية أيضًا معرفة ووعي النساء الصوماليات اللاتي يتعرضن للعنف الرقمي بحقوقهن، والنظم القانونية والعدلية المتاحة، بالإضافة إلى برامج الدعم المهني الأخرى.

الشكل 6: وعي المستجيبات بأجهزة الدعم في الصومال

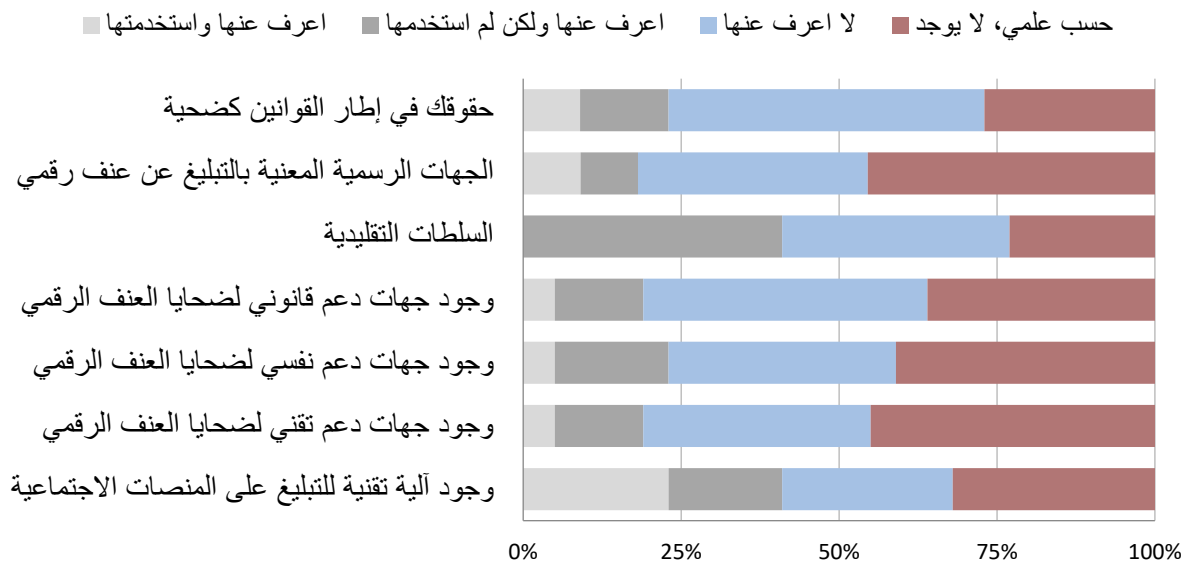

تشير الأشكال (6) إلى مستويات متفاوتة من الوعي فيما يتعلق بالآليات المرتبطة بدعم العنف الرقمي. حوالي 36% من النساء اللواتي تعرضن للعنف الرقمي في الصومال كنّ بحاجة إلى مساعدة ولكنهن لم يكنّ على دراية بالموارد المتاحة. ومع ذلك، أعربت 23% من المشاركات عن مستوى وعي جيد واستخدمن آليات الإبلاغ التقنية المتاحة على المنصات الاجتماعية. بالمقابل كانت أقل الموارد المعروفة والمستخدمة هي السلطات التقليدية، مثل العشائر، بنسبة 0%. بالإضافة إلى ذلك، كانت نصف المشاركات غير مدركات لحقوقهن بموجب القانون الصومالي كضحايا للعنف الرقمي ضد النساء، و45% لم يكنّ على علم بالسلطات الرسمية المعنية بالإبلاغ عن العنف الرقمي. وعبّرت العديد من المشاركات عن شكوكهن بشأن وجود موارد دعم مصممة لحمايتهن أو مساعدتهن كضحايا للعنف الرقمي ضد النساء، وللأسف، وفقًا لهذه الدراسة، فإن مخاوفهن مبررة. تسلط هذه النتائج الضوء على فجوات كبيرة في الوعي والاستخدام للموارد المتاحة لدعم ضحايا العنف الرقمي وتشير إلى الحاجة لسد هذه الفجوات من خلال توعية الجمهور بالعنف الرقمي وكيفية مكافحته.

في الصومال، تواجه النساء تحديات كبيرة عند الإبلاغ عن التنمر الإلكتروني للسلطات بسبب مشاعر الخجل والخوف العميق من إلقاء اللوم، وهما من الآثار الشائعة للعنف الرقمي ضد النساء. بالإضافة إلى ذلك، يشعرن بعدم اليقين بشأن احتمالية تحقيق نتيجة إيجابية والحصول على العدالة. غالبًا ما تفتقر هؤلاء النساء إلى الدعم المعنوي الكافي. ونتيجة لذلك، ما لم تكن المرأة تتمتع بشجاعة استثنائية، فقد تختار الصمت لتجنب مثل هذه الصعوبات.

للتخفيف من هذه العقبات، اقترح محمد عبد الرزاق، مؤسس ومدير Hiiliye Legal Services، معالجتها من خلال زيادة الوعي العام بالقضايا الرقمية، وتوفير تدريب متخصص للشرطة في الجرائم الرقمية، والتأكيد على أهمية آليات الإبلاغ السرية.

الشكل 7: الدعم المتاح لضحايا العنف ضد المرأة في الصومال

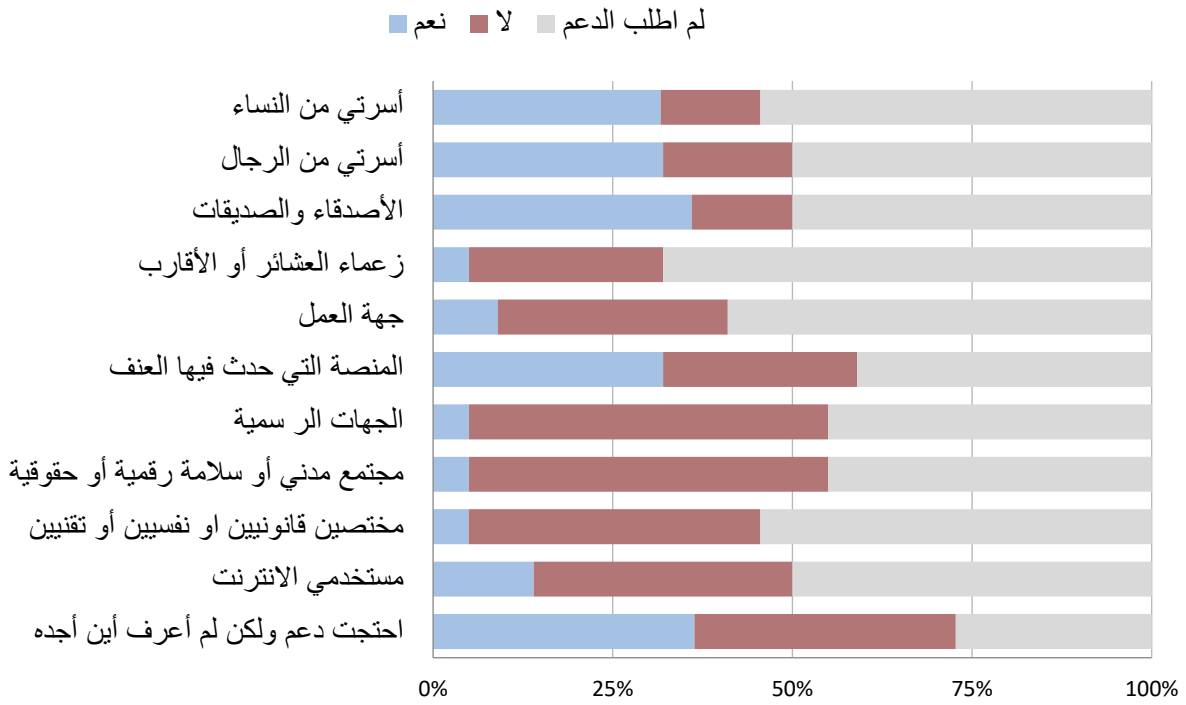

فحص الاستبيان مصادر الدعم المتاحة التي تستخدمها النساء في الصومال. وفقًا للشكل (7)، تبين أن الأصدقاء هم أكثر مصادر الدعم شيوعًا، حيث أشارت 36% من المشاركات إلى أنهن حصلن على الدعم منهم. وجاء بعد ذلك النساء في العائلة، والرجال في العائلة، ومنصات التواصل الاجتماعي، حيث أشارت 32% من المشاركات إلى أنهن تلقين الدعم من كل منهم. وبالمقابل، كانت أقل مصادر الدعم استخدامًا هي زعماء العشائر أو الأقارب، والسلطات الرسمية مثل الشرطة، ودعم المجتمع المدني والمجتمعي، والمهنيين (القانونيين، النفسيين، التقنيين)، حيث أشارت 5% فقط من المشاركات إلى أنهن استفدن منها. بالإضافة إلى ذلك، أشار جزء كبير من المشاركات (36%) إلى أنهن كنّ بحاجة إلى الدعم ولكنهن لم يعرفن أين يمكنهن العثور عليه. يسلط هذا الضوء على فجوة في موارد الدعم المتاحة وأهمية تحسين الوعي وتوفير خدمات الدعم.

الشكل 8: تقييم المستجيبين لأنظمة الدعم المختلفة في الصومال

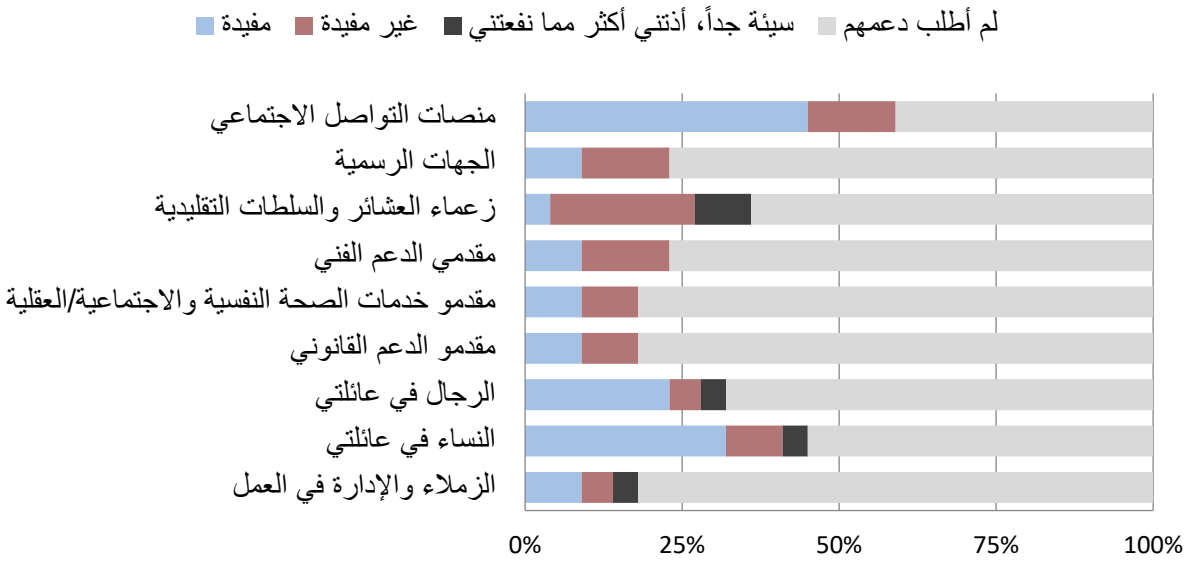

يشير الشكل (8) إلى نتائج الاستبيان حول فائدة موارد الدعم المتاحة للنساء. أفادت 45% من المشاركات أن منصات التواصل الاجتماعي كانت أكثر مصادر الدعم فائدة. وذكرت 32% من المشاركات أن النساء في الأسرة قدمن لهن دعمًا جيدًا، بينما حصلت 23% من المشاركات على دعم مفيد من الرجال في الأسرة.

من ناحية أخرى، كان زعماء العشائر والسلطات التقليدية الأقل فائدة، حيث وجدت 4% فقط من المشاركات دعمهم مفيدًا. كما تم تقييم السلطات الرسمية، ومقدمي الدعم التقني، ومقدمي الدعم النفسي/الصحي العقلي، ومقدمي الدعم القانوني، والزملاء والإدارة في العمل على أنهم مفيدون فقط من قبل 9% من المشاركات لكل منهم.

ومن المثير للاهتمام أن لا أحد من المشاركات أفاد بأن منصات التواصل الاجتماعي، أو السلطات الرسمية، أو مقدمي الدعم التقني، أو مقدمي الدعم النفسي/الصحي العقلي، أو مقدمي الدعم القانوني، أو الزملاء والإدارة في العمل قد أضر بهم أكثر مما أفادهم. ومع ذلك، شعرت 9% من المشاركات أن زعماء العشائر والسلطات التقليدية قد أضرتهم أكثر مما أفادتهم، مما يفسر سبب امتناع النساء في الصومال عن إشراكهم في مكافحة العنف الرقمي ضد النساء.

كما أن نسبة كبيرة من المشاركات لم تطلب الدعم من السلطات الرسمية (77%)، أو مقدمي الدعم التقني (77%)، أو مقدمي الدعم النفسي/الصحي العقلي (82%)، أو مقدمي الدعم القانوني (82%)، أو الزملاء والإدارة في العمل (82%)، مما يشير إلى مجالات محتملة يمكن تحسين الوعي بها وإمكانية الوصول إلى خدمات الدعم.

لا شك أن منصات التواصل الاجتماعي تلعب دورًا حاسمًا في إما تعزيز أو تقليل العنف الرقمي ضد النساء. أوضح محمد عبد الرزاق، المؤسس والرئيس التنفيذي لخدمات Hiiliye Legal، قائلاً: "قد تساهم منصات التواصل الاجتماعي في تقليل العنف الرقمي ضد النساء من خلال تطبيق سياسات خصوصية صارمة، وحماية

المستخدمين، ومراقبة المحتوى، وتسهيل الإبلاغ أو حظر المتحرشين. يجب أن تعمل دائمًا على تحسين سياساتها والنظر في توفير الوصول السهل لأولئك الذين لا يجيدون القراءة والكتابة."

لتسليط الضوء على أهمية دعم المجتمع على أرض الواقع للنساء اللواتي يواجهن العنف الرقمي في الصومال، صرحت الناشطة إسمهان محمد حسن: "أهم دعم رأيته للنساء في الصومال اللواتي يتعرضن للتحرش عبر الإنترنت هو دعم المجتمع الحقيقي. على سبيل المثال، يقوم الأفراد بعمل مقاطع فيديو للدفاع عن المرأة التي تتعرض للتحرش. وعندما تتفاقم الأمور، تعمل العشائر والأقارب على إيجاد حل." وأضافت لاحقًا مقارنةً بين ديناميكيات الشبكات الداعمة للنساء عبر الإنترنت وغير المتصلة بالإنترنت في الصومال: "عند مقارنة شبكات الدعم عبر الإنترنت والشبكات على أرض الواقع للنساء الصوماليات، أعتقد أن المجتمع عبر الإنترنت له صوت أقوى من المجتمع الواقعي. لقد كانت هناك حالات أخرى حيث دعم المجتمع عبر الإنترنت الضحية، وفر الجاني هاربًا خوفًا من أن يتم اتهامه. ومع ذلك، فإن العالم الحقيقي عادة ما لا يكون داعمًا بشكل كبير إلا إذا كان والدا الضحية ملتزمان بشدة بدعمها."

أفاد الخبراء المشاركون في المقابلات بأن الدعم الذي تتلقاه النساء يتجاوز المجال الرقمي، حيث يمكنهن أيضًا العثور على دعم من محيطهن الاجتماعي غير المتصل بالإنترنت، بما في ذلك أفراد الأسرة وزعماء العشائر، ولكن هذا الدعم هو سيف ذو حدين. حيث أكد عباس محمد حسن، محاضر أول في جامعة SIMAD: "نظرًا لأن نظامنا القانوني ليس فعالًا في الصومال، فإن المجتمعات غير المتصلة بالإنترنت مثل العائلات وكبار العشائر تلعب دورًا حاسمًا في دعم النساء اللواتي يتعرضن للعنف الرقمي. فمثلاً إذا حصلت النساء على الكثير من الدعم من المجتمع عبر الإنترنت، فقد يتم تشجيعهن على كشف الجناة. لكن، إذا تم تحميلهن المسؤولية عن الحادث، فمن المرجح أن يهربن، تاركات الجناة أحرارًا لتنفيذ رغباتهم."

قد يكون الإبلاغ عن العنف لهذه الدوائر الاجتماعية فعالًا للغاية في أفضل السيناريوهات، حيث قد يؤدي إلى تدخل فوري من السلطات. حيث ذكر عباس محمد حسن حادثة نادرة للدعم العائلي في حالة عنف رقمي ضد النساء: "شهدت حالة. كان هناك رجل يعمل في نفس المكان الذي أعمل فيه كان في علاقة مع امرأة. كان لديه مقطع فيديو لها؛ لست متأكدًا مما كان يحتويه، لكنه بدا غير مشروع. أعتقد أنه كان يحاول إجبارها على مشاركة الفيديو عبر الإنترنت وابتزازها. أخبرت عائلتها عن الأمر. أنا متأكد أنها كانت سيدة شجاعة. في أحد الأيام أثناء العمل، شهدنا وصول جنود إلى مكاننا برفقة والدة المرأة وإخوتها، الذين كانوا يبحثون عن الرجل. قاموا بإلقاء القبض عليه، لكن بعض الأشخاص حاولوا التدخل وتهدئة الوضع؛ ومع ذلك، بعد الإبلاغ عن الحادث إلى صاحب العمل، تم طرده من الشركة. لم يعد إلى المؤسسة بعد ذلك، لكن العائلتين اجتمعتا بعد ذلك وتم حل المسألة."

حوالي 36% من النساء اللواتي تعرضن للعنف الرقمي في الصومال كنّ بحاجة إلى مساعدة ولكنهن لم يكنّ على دراية بالموارد المتاحة. وكانت المصادر الرئيسية للدعم لهؤلاء النساء هم الأصدقاء، يليهم أفراد العائلة ومنصات التواصل الاجتماعي عند الإبلاغ عن الحوادث. وذكرت النساء أنه عند طلبهن المساعدة القانونية أو التقنية المهنية، تم رفض تقديم الدعم لهن، كما كان الحال مع المنظمات المدنية التي لجأن إليها. ومن الجدير بالذكر أن 36% من النساء اللواتي تواصلن مع السلطات الرسمية مثل الشرطة أبلغن عن تلقيهن مساعدة غير كافية، وهو نفس الوضع الذي واجهنه حين تواصلن مع أصحاب العمل، والزملاء، وزعماء العشائر.

للحديث عن الجهود والتركيز على الخدمات التي تقدمها منظمة Hiiliye Legal فيما يتعلق بالعنف الرقمي ضد النساء، من المهم تسليط الضوء على مبادرتهم لرفع الوعي العام بما في ذلك موارد الحماية من العنف الرقمي. حاليًا، وفقًا لمحمد عبد الرزاق، لا تشارك Hiiliye Legal في أي حملات أو مشاريع جارية بشأن العنف الرقمي ضد النساء. ومع ذلك، تقوم المنظمة عادة بمبادرات على المستوى الفردي لتعزيز الوعي العام بالجرائم الإلكترونية. يتم تطبيق مبدأ أن الوقاية أفضل من العلاج في هذا السياق. تعمل المنظمة باستمرار على نشر المعلومات حول إجراءات السلامة عبر الإنترنت.

الحلول المقترحة

اقترح الاستبيان حلولًا وتدابير متنوعة على المشاركات لمعرفة ما إذا كانت ستكون مفيدة أم لا حسب أرائهن في مكافحة العنف الرقمي.

الشكل 9: تقييم الحلول والتدابير المقترحة لمكافحة العنف المنزلي ضد المرأة

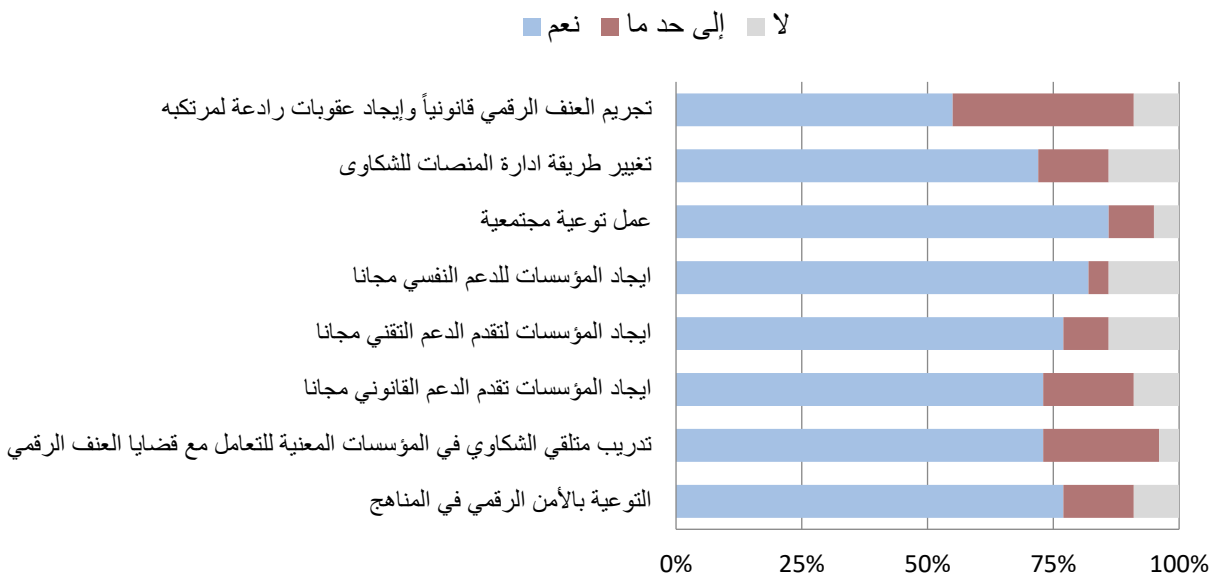

في الشكل (9)، كانت التدابير الأكثر حصولاً على الأصوات هي زيادة الوعي المجتمعي، حيث كان 86% من المشاركات يؤيدنها و9% يؤيدنها إلى حد ما، بينما اعتقدت 5% فقط أنها لن تساعد. كما حظي إنشاء مؤسسات لتقديم الدعم النفسي المجاني بدعم قوي، حيث أيدتها 82% من المشاركات، و4% كن يؤيدنها إلى حد ما، بينما لم تعتقد 14% أنها يمكن أن تعالج العنف الرقمي ضد النساء. كما حصلت إضافة الأمان الرقمي إلى المناهج الدراسية وإنشاء مؤسسات لتقديم الدعم التقني المجاني على دعم بنسبة 77%. وبالنسبة لإضافة الأمان الرقمي إلى المناهج، أيدتها 14% إلى حد ما و9% عارضنها. أما بالنسبة لإنشاء مؤسسات الدعم، فقد كان هناك 9% يؤيدنها إلى حد ما، لكن 14% كن ضدها.

تغيير طريقة تعامل المنصات مع الشكاوى حصل على دعم بنسبة 72% من المشاركات، مع 14% يؤيدنها إلى حد ما و14% لم يكنَ مؤيدات لهذه الفكرة. كما حصل إنشاء مؤسسات تقدم الدعم القانوني المجاني وتدريب الموظفين في المؤسسات ذات الصلة على دعم بنسبة 73%. بالنسبة للدعم القانوني المجاني، أيدتها 18% إلى حد ما، و9% كنّ ضدها. أما بالنسبة لتدريب الموظفين، فقد أيدته 23% إلى حد ما، و4% عارضوه. أخيرًا، حصل اقتراح تجريم العنف الرقمي قانونيًا وفرض عقوبات رادعة على مرتكبيه على دعم بنسبة 55% من المشاركين، بينما أيدته 36% إلى حد ما و9% لم يكن مؤيدات للمقترح.

بناءً على ذلك، حددت المشاركات أن التدخل الذي يُعتقد أنه الأكثر تأثيرًا في تحسين أمان الإنترنت للنساء في الصومال هو زيادة الوعي المجتمعي لتعزيز دعم العائلات وتمكين النساء من التعبير عن مخاوفهن. وجاء بعد ذلك توفير الدعم النفسي المجاني، والتدريب في مجال الأمان الرقمي، والمساعدة التقنية المجانية. تلا ذلك في الأولويات تحسين مساءلة منصات التواصل الاجتماعي، وتدريب الجهات الرسمية مثل الشرطة على التعامل مع شكاوى العنف الرقمي بحساسية تجاه النوع الاجتماعي، وتوفير الدعم القانوني المجاني للضحايا إذا اخترن متابعة القضية. ومن المثير للاهتمام أن النساء المشاركات اعتبرن تجريم العنف الرقمي قانونيًا وفرض عقوبات على مرتكبيه الإجراء الأقل تأثيرًا.

أشارت عضو البرلمان من ولاية الجنوب الغربي إلى أنه إذا أبلغت النساء عن حوادث العنف الرقمي، فسوف يحصلن على الدعم، لكنهن لا يفعلن ذلك بسبب الخوف من التشهير والعزل الاجتماعي. بعض النساء تتركن الدراسة أو العمل أو يشعرن بالاكتئاب بعد التعرض للعنف الرقمي، ولكنهن قد يبقين موجودات على منصات التواصل الاجتماعي، مثل تيك توك، لاستخدامها في كسب المال. وأكدت عضو البرلمان على ضرورة وجود تشريعات تفرض المساءلة على الأفراد وتشجع النساء. دون تنظيم صحيح للإنترنت، ستتفاقم المشكلة بشكل كبير. في السابق، قامت الحكومة بحظر تطبيق تيك توك؛ ومع ذلك، فإن أساس ظهوره لاحقًا لا يزال غير واضح. يُعتبر تدريب وتوعية النساء ذا أهمية قصوى.

الخلاصة والتوصيات

هدفت هذه الدراسة إلى فهم تعقيد العنف الرقمي ضد النساء في الصومال من خلال نهج متعدد الطرق يشمل الاستبيانات والمقابلات النوعية مع مختلف الأطراف المعنية، بما في ذلك ضحايا العنف الرقمي. كشفت هذه الدراسة عن الجوانب المتعددة والعميقة للعنف الرقمي ضد النساء في الصومال. غالبًا ما يكون هذا العنف خفيًا ومُطبّعًا بسبب كراهية النساء مجتمعياً، والأعراف الثقافية، وضعف تنفيذ القوانين، وله تأثير عميق على الصحة النفسية والاجتماعية للنساء.

وجدت الدراسة أن 33% من النساء الصوماليات المتعلمات اللواتي شملهن الاستطلاع تعرضن للعنف الرقمي، غالبًا في المساحات الخاصة، من خلال منصات الرسائل المباشرة مثل فيسبوك وإنستغرام وواتساب. تضمنت الأشكال الشائعة للعنف الإساءة اللفظية، والاتصال غير المرغوب فيه، والتواصل غير اللائق. بينما كانت الأشكال الشديدة مثل الابتزاز والتهديدات بالإيذاء الجسدي أقل شيوعًا ولكن لها تأثيرات نفسية أكبر.

أحد النتائج الرئيسية هو الطبيعة الخفية للعنف الرقمي ضد النساء في الصومال، الذي يغذيه النظام الأبوي الذي غالبًا ما يُسكت النساء، خاصةً عندما يتحدين الأعراف الاجتماعية أو السياسية. النساء اللواتي يتحدثن غالبًا ما يواجهن لوم الضحية، والعزلة الاجتماعية، وحتى اللامبالاة القانونية والمؤسسية. بالإضافة إلى ذلك، يؤدي نقص الوعي بحقوقهن وآليات الدعم المتاحة إلى تفاقم المشكلة. العديد من النساء غير مدركات للأطر القانونية التي يمكن أن تحميهن، ومعظمهن لا يثقن في أن تأخذ السلطات شكاويهن على محمل الجد. يتضح أن هناك نقصًا في أنظمة وخدمات الدعم في الصومال التي يمكن للنساء الوصول إليها عندما يواجهن العنف الرقمي.

يمتد العنف الرقمي الذي تتعرض له النساء أيضًا إلى حياتهن الواقعية، حيث أبلغت العديد من النساء عن الخوف والاكتئاب الذي عانين منه نتيجة لذلك. كان على ربع المشاركات تغيير مكان إقامتهن أو عملهن. كما سلطت الدراسة الضوء على أن 36% من النساء اللواتي تعرضن للعنف الرقمي لم يعرفن أين يمكنهن البحث عن المساعدة، حيث يعتمدن بشكل أكبر على الأصدقاء والعائلة بدلاً من الجهات الرسمية.

لمكافحة العنف الرقمي ضد النساء في الصومال بشكل فعال، هناك حاجة إلى نهج متعدد الجوانب. يشمل ذلك زيادة الوعي المجتمعي، وتعزيز الأطر القانونية والمؤسسية، وتوفير الدعم النفسي والقانوني المجاني، وتحسين المساءلة لمنصات التواصل الاجتماعي، وتمكين منظمات المجتمع المدني، والشبكات المحلية، وتشجيع البحوث والحلول الإقليمية.

زيادة الوعي المجتمعي:

- تعزيز فعالية المبادرات الحالية مثل جمعية حقوق الصحفيات الصوماليات (SOWJRA) لقيادة حملات توعية وطنية. يمكن توسيع نطاق حملة السلامة الرقمية الحالية #بدون_خوف لتشمل نطاقًا جغرافيًا أوسع مع التركيز بشكل خاص على مقديشو، حيث كان انتشار العنف الرقمي ضد النساء أكثر وضوحًا.
- تنفيذ برامج لتعزيز محو الأمية الرقمية وتعليم السلامة في المدارس ومؤسسات التعليم العالي، مع التركيز بشكل خاص على الشابات والشبان، لمواجهة تطبيع العنف الرقمي. وينبغي لهذه المبادرات التعليمية أن تؤكد على الاعتراف بالضرر الرقمي، وفهم مفاهيم الخصوصية، وأهمية الإبلاغ عن السلوكيات المسيئة. وينبغي لها أيضًا أن تبلغ عن الأدوات المتاحة للنساء للإبلاغ عن العنف المنزلي ضد المرأة وأين يمكنهن العثور على الدعم.
- توفير التدريب للمنافذ الإعلامية المحلية لتسهيل التغطية المنتظمة للعنف المنزلي ضد المرأة وتداعياته، وبالتالي تحدي المعايير المجتمعية التي تقلل من خطورة العنف عبر الإنترنت. وينبغي التركيز بشكل ملحوظ على تثقيف الرجال بشأن دورهم في منع العنف المنزلي ضد المرأة.

تعزيز الأطر القانونية والمؤسسية:

- تسريع إصدار قانون الجرائم الإلكترونية الذي يخضع حاليًا للمراجعة البرلمانية، وضمان أن يتضمن بشكل صريح بنودًا تتعلق بالعنف الرقمي ضد النساء.
- استخدام قوانين العرف الصومالي المعروفة باسم (Xeer laws) لدمج الحماية للنساء ضد العنف الرقمي ضمن أنظمة العدالة العشائرية.
- تنفيذ برامج تدريبية تراعي الفوارق بين الجنسين لأفراد الاستجابة الأولية ومسؤولي الشرطة لتعزيز استجابتهم للعنف ضد المرأة. ويجب أن يكونوا مجهزين للتعامل مع الجرائم الرقمية ضد النساء والفتيات الصغيرات على وجه الخصوص، بحساسية وسرية واحترافية.

توفير الدعم النفسي والقانوني المجاني:

- دعم وتوسيع نطاق المأوى الرقمي Digital Shelter، الذي أثبت فعالية كبيرة في توفير الأمن الرقمي والمساعدة القانونية لضحايا العنف المنزلي ضد المرأة. وبتمويل إضافي، يمكن لهذه المنصة أن توسع نطاقها عبر المزيد من المناطق في الصومال، وتقدم الدعم القانوني والنفسي المجاني للضحايا.
- إنشاء شبكة من مكاتب المساعدة الرقمية Digital Help Desks مماثلة لتلك التي تقدمها منصة Bareedo، لضمان إمكانية وصول النساء في جميع أنحاء البلاد إلى الدعم الفني في الوقت المناسب. ويمكن لمراكز المساعدة هذه أن توفر ورش عمل لمحو الأمية الرقمية، وإرشادات حول بروتوكولات السلامة عبر الإنترنت، وآليات الإبلاغ السرية.
- التعاون مع منظمات المجتمع المدني ومنصات التواصل الاجتماعي لضمان أن تكون أدوات الإبلاغ أكثر سهولة وفعالية بالنسبة للنساء الصوماليات. وينبغي التركيز بشكل خاص على تعزيز الشراكات المحلية لتقديم خدمات الاستشارة النفسية والاستشارات القانونية المجانية أو المدعومة.

تحسين المساءلة لمنصات التواصل الاجتماعي:

- تعزيز الجهود التعاونية مع منصات التواصل الاجتماعي مثل فيسبوك وانستغرام وواتساب لتنفيذ تدابير أكثر صرامة ضد العنف الرقمي الذي يستهدف النساء. وينبغي لهذه الكيانات تحسين آليات الإبلاغ، وصقل بروتوكولات الاعتدال، وتوفير تدريب يراعي النوع الاجتماعي لمشرفي المنصات، وخاصة في السياق الصومالي حيث يشكل العنف المنزلي ضد المرأة مصدر قلق متصاعد.
- ينبغي لمنصات التواصل الاجتماعي إقامة شراكات وثيقة مع منظمات المجتمع المدني، على سبيل المثال Digital Shelter "المأوى الرقمي"، لوضع ميزات الأمان في سياقها الصحيح وتوفير خدمات الاستجابة السريعة للنساء الصوماليات المعرضات للتحرش عبر الإنترنت.

تمكين المجتمع المدني والشبكات المحلية:

- توسيع نطاق وقدرة منظمات المجتمع المدني مثل منصة Bareedo، التي تدير مركز المساعدة الرقمية في جميع أنحاء البلاد، وتوفر الدعم الفني للأفراد المعرضين لخطر الأذى الرقمي. ويمكن توسيع نطاق هذه المنصة لتقديم التوجيه القانوني والدعم النفسي، وبالتالي تخفيف آثار العنف المنزلي ضد المرأة.
- حشد المنظمات الشعبية لتسهيل التدخلات المجتمعية، بما في ذلك التعاون مع شيوخ العشائر لإنشاء أنظمة دعم مجتمعية وإحالات للنساء اللواتي يعانين من العنف المنزلي ضد المرأة. ويمكن للمجتمع المدني أيضًا أن يمارس نفوذه على شركات وسائل التواصل الاجتماعي لتنفيذ سياسات إدارة أكثر صرامة تحمي النساء من العنف عبر الإنترنت.
- دمج منظمات المجتمع المدني ذات الخبرة في معالجة قضايا العنف المنزلي ضد المرأة في مناقشات الإصلاح القانوني، خاصة فيما يتعلق باستكمال قانون الجرائم الإلكترونية، وضمان دمج مدخلاتها في أحكام القانون، وخاصة فيما يتعلق بالعقوبات المتعلقة بالعنف المنزلي ضد المرأة.

تعزيز البحوث والحلول الإقليمية:

- إجراء المزيد من البحوث الخاصة بالمنطقة للتحقيق في العوامل التي تساهم في زيادة التقارير عن العنف ضد المرأة في مقديشو مقارنة بمناطق أخرى مثل بونتلاند وأرض الصومال. هناك حاجة إلى دراسات إضافية لتوضيح كيف تؤثر التفاوتات الثقافية والسياسية والرقمية بين المناطق على انتشار العنف الرقمي ضد المرأة.
- تيسير البحوث المقارنة عبر المناطق المتنوعة في الصومال لتحديد كيفية تصميم التدخلات المخصصة لمناطق محددة. تشير النتائج من هذه الدراسة إلى أن عوامل مثل قوة أنظمة التعليم، ووجود منظمات المجتمع المدني، والمواقف المجتمعية تجاه المرأة .تختلف عبر المناطق. يجب أخذ هذه العوامل في الاعتبار عند تصميم كل من السياسات والتدخلات على مستوى المجتمع.
- دعم البحوث التي تدرس التأثيرات المحتملة طويلة المدى للعنف الرقمي ضد المرأة على مشاركة المرأة في الحياة العامة، والمشاركة السياسية، والتوظيف، وبالتالي توفير الأساس لمزيد من الدعوة والتغيير السياسي.

الملحق قائمة المشاركين في المقابلات

- محمد عبد الرزاق، مؤسس ومدير Hiiliye Legal Services
- سميرة عبد القادر حريد، خبيرة تسويق رقمي، ICE الصومال
- إسمهان محمد حسن، ناشطة في مجال حقوق النساء والشباب، American Corner الصومال
- عباس محمد حسن، محاضر أول في جامعة SIMAD
- نسيبة بيهي، مستشارة الجندر، وزارة الشباب والرياضة
- هنا عبدي، خبيرة في التكنولوجيا المالية من أرض الصومال (مجهولة الهوية)
- عضو في البرلمان من ولاية الجنوب الغربي (مجهول الهوية)
- يوسف عبد الرحمن أبوبكر، ممثل بونتلاند
- عبد الرزاق أحمد مصطفى، مستشار قانوني
- ماريان، مسؤولة الادعاء في منظمة تطوير المرأة في بونتلاند
- رحمة محمد علي، مسؤولة الادعاء في ولاية الجنوب الغربي الفيدرالية
- د. محمد طاهر عبد الكريم، محاضر أول في قسم علم النفس بجامعة SIMAD
- ليلى، ضحية للعنف الرقمي ضد النساء (مجهولة الهوية)
- بيان، ضحية للعنف الرقمي ضد النساء (مجهولة الهوية)